



PROVISIONAL

A/PV.2364

26 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والرابعة والستين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٥/١٥

(لكسمبرغ)

السيد ثورن

الرئيس :

(بـيرو)

السيد دي لا فلور فالي (نائب الرئيس)

ثم :

مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

أُقيت الكلمات من :

(فرنسا)	السيد سوفانيارغ
(النرويج)	السيد فريد نلاند
(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سيبيتو
(تركيا)	السيد كاجالانجيل
(الهند)	السيد شافان
(أيرلندا)	السيد فيتزجيرالد
(منغوليا)	السيد رينشبن

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ .

فمرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

السيد سوفانيارغ (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، انه بسرور بالغ أعبر لكم أولا وقبل كل شيء عن تهانئي ، وتهاني بلادى . وانني لأشعر بسعادة شخصية ان أرى زميلي وصديقي السيد جاستون ثورن ، يرأس أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبهذا الاختيار ، الموفق فان الجمعية العامة قد أشادت ببلد مخلص لقضية السلام والتعاون الدولي ، كما أرادت أن تضمن الاستفادة من خبرة رجل دولة يتمتع بخبرة ومهارة ، هو من الصانع الكبار لبناء أوروبا ، فطالما - سيادة الرئيس - قمتم بالتركيز على رسالة الانفتاح لأوروبا المتحدة تجاه بقية العالم ، وبصفة خاصة نحو البلاد النامية . ان هذا الاهتمام - كما تعرفون - هو الذى يحتل المكان الاول من اهتمامات الحكومة الفرنسية . ان فرنسا ان ، لا يمكنها الا أن تعرب عن ارتياحها لان رجلا أوروبا عظيما مثلكم ، قد تحملتم العبء ، والمهمة التى أوكلت اليكم في هذه الجمعية . ولا يفوتني أن نشير أيضا الى ما ندين به للرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة حيث تولى مهامه في ظروف صعبة جدا ، وتولى المهام الراقية لرئاسة الجمعية العامة الماضية ، وكذلك الدورة السابعة الخاصة .

واسمحوا لي أخيرا ، أن أتقدم بالتحية للسيد الموقر سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، الذى يرأس أعمال منظمتنا ، بسلطة وكفاية ، وعدم تحيز تم الاعتراف بها عالميا .

ان الاجتماع السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مميزة بالنسبة لنا جميعا نحن الذين نمثل حكوماتنا الموقرة هنا ، ونشعر لهذا السبب بالمسؤولية تجاه المصالح العليا للمجتمع في هذه اللحظة المتميزة .

وان الأزمة التي نجتازها حالياً ، لأول مرة في التاريخ ، تؤثر على العالم بأسره ، وهي انما تنتج عن تحول حقيقي ، وانشقاق عميق ، في أوجه التوازن السابق .

ان تطورات الانقلابات ، والمخاطر التي تنطوي عليها هذه الأزمة ، انما تشكل خطراً على مستقبلنا . الا أن شخصية الانسان تتمثل في قدرته على رد الفعل للتحكم في مصيره .

ورد الفعل هذا ، وهو رد فعل سليم وصحي ، انما هو من المعطيات المشجعة لنتيجة أعمال العام الماضي . وأعمال الدورة السابعة الاستثنائية . وامام تصاعد المخاطر ، اعترفنا جميعاً بالأسلوب العالمي الواضح للمشاكل السياسية ، والاقتصادية ، في عصرنا هذا ، كذلك اعترفنا بالضرورة لكي نحل هذه المشاكل بأن نتجنب كافة العواقب بالتضامن الحتمي بيننا .

ان تحقيق هذا يساعدنا على ان نعلق اهمية ، واهمية كبرى ، على المسؤولية الجماعية ، التي تمارسها حكوماتنا . والأمر يتعلق هنا بأن نسيطر ، وان نتحكم وفقاً لما وصفه السيد رئيس جمهورية فرنسا بأزمة البشر . علينا أن نسيطر على حمى الرغبة في التغيير التي يتعرض لها البشر ، ويجب علينا في ظل ذلك ان نتحكم في تطور هذه الأزمة ، حيث انها ، في الواقع تمثل ازمة نمو البشرية بأسرها . وهذه الأزمة انما هي ضريبة التقدم الباهر الذي حققناه سواء على الصعيد التقني ، او على الصعيد السياسي ، وانها ثمرة لعدم المساواة والظلم الذي لا يزال قائماً في عالمنا .

وفي هذه المسيرة الطويلة ، التي يقوم بها البشر نحو تحقيق اهداف الامم المتحدة ، فان العدالة الاقتصادية لا تزال متأخرة بالمقارنة بالتطورات السياسية ، وان رغبة الدول الأقل حظوة في ان تحصل على نصيبها السليم من التنمية الاقتصادية ، انما هي مطلب عادل ، ولكن طالما أن هذه الارادة السياسية ، يمكن ان نعبر عنها بمصطلحات ايديولوجية ، ونظراً لأن البلاد الغنية يمكنها ان تتمسك بالدفاع عن امتيازاتها ، فان كل ذلك ، سيؤدي الى توتر حتمي .

وفي اواخر عام ١٩٧٣ ، وفي اوائل عام ١٩٧٤ ، بدأ اتجاه خطير للغاية نحو تجزئة العالم الى كتل متعادلة . ولقد اكدت فرنسا ، بلسان رئيسها ، في الوقت المناسب عن مدى فداحة هذا الخطر ، وأوضحت الطرق التي يجب ان نسلحها للتغلب على هذا الخطر .

ولقد استمع العالم الى نداء الرئيس ، واعتقد ان ذلك قد ساهم بطريقة فعالة ، حيث لاحظنا ذلك خلال الأشهر الماضية . ان النتائج التي حققناها فعلاً ، والتي وضحت من نتيجة

الدورة الاستثنائية السابعة ، وكذلك استئناف الحوار الذي اقترحه فرنسا بين البلاد الصناعية ، وبين البلاد الآخذة في النمو ، ستضمن اننا اصبحنا فعلا على الطريق السليم .

ولن اطيل في الحديث - رغم ان هذا الموضوع ينطوي على اهمية خاصة - عن نتيجة الدورة الاستثنائية السابعة ، الا لأؤكد ، مرة اخرى ، مدى تكامل النتائج التي تم الوصول اليها ، مع الاعمال التي سوف تستأنف داخل المؤتمر الموسع الذي سيتلو الاجتماع التمهيدى الثانى في باريس . ولنلاحظ في هذا الصدد ان اهمية المواضيع التي سيتم تناولها انما تؤكد الأبعاد السياسية للموضوع ، الذى بدأ باسم المجتمع الدولى ، وبالأرتباط الوثيق مع منظمة الامم المتحدة . ولهذا ، فقد اصبح واضحا منذ الآن ، انه يتعين علينا ، ان نحدد لأنفسنا كهدف اساسى ، أن نوجد تدريجيا نظاما عالميا سياسيا واقتصاديا . نظام عالمي لا يركز على ميزان القوى ، بل يركز على الحوار ، وعلى التضامن ، وعلى احترام مصالح الآخرين .

ويتعين علينا ، في هذا الصدد ، ان نظل في مجال الواقعية ، ويجب علينا ايضا أن نبدى شيئا من الخيال ، ومن السخاء ، وذلك تطبيقا لتوقعات الدول الاكثر فقرا في العالم ، وتلك التي تتعرض للمشاكل بطريقة مفاجئة وقاسية ، مثل مشكلة الجوع والموت والحرمان من الحرية . وفي العالم الذى تسوده ، للأسف ، روح العنف ، لا تزال هذه الروح قائمة ، حيث لا تزال هناك المظاهر البغيضة للارهاب وأخذ الرهائن كبديل للحروب التقليدية . علينا ان نؤكد أن هذه العمليات تتنافى مع حقوق الانسان ، وانها لا تحل شيئا ، بل تفسد أفضل النوايا ، ولتتحقق في نفس الوقت انه للقضاء على تطور العنف وتزايد ، يجب ان نحترم حقوق الانسان في كل مكان ، وان نعترف بحقوق الشعوب .

ولا يجب ان نخفي ، عن انفسنا ، مدى ضخامة المهمة التي يجب علينا ان ننجزها ، فما زال امامنا الكثير حتى نطبق اهداف واغراض منظمنا هذه بطريقة ملموسة . ويجب علينا جميعا أن نبدى ارادة ومثابرة بحيث تتم ممارستها عن طريق الاجهزة الفعالة .

ان اطار الجهود ، التي يتعين ان نهذلها بطريقة مشتركة ، قد ورد في الميثاق ، وهذا يؤكد مدى اهمية فاعلية الامم المتحدة .

ان منظمنا التي يبلغ عمرها الآن ثلاثين عاما ، قد خيبت أمل الذين نسوا أن قدرة هذه

المنظمة ساعدت على تهدئة الصراعات ، وان كان ذلك يتوقف على مدى مساهمة الدول الأعضاء .
ذلك انها ، في الواقع ، قامت بعملية فعالة فعلا ، وفقا لما لاحظته الأمين العام في مقدمة التقرير
الأخير :

" ان ذلك ليؤكد قدرتها الملموسة بأن تقوم بمهام جديدة وان تتكيف مع ذلك
العالم المتغير ، بأن تبقى في نفس الوقت في اطار المفهوم والتنظيم الواردين في الميثاق ".
(A/10001/Add.1 P.2)

ان هذه المرونة ، وهذه الصلابة ، في نفس الوقت ، انما ترجعان ، دون شك ، الى
الحكمة التي توخاها مؤسسو المنظمة في سان فرانسيسكو ، ان استطاعوا ايجاد توازن بين المبادئ
وبين الواقع ، وبين قوة المبادئ وحقيقة السياسة . ان هذا التوازن — الذي سمح للمنظمة بأن
تقاوم المحن عبر التاريخ — أساسي ويجب أن نحمله من كل المحاولات .

ومن الواضح انه في ظل الازعاج الراهنة ، فان الامم المتحدة ليست ، ولا يمكنها ان تصبح حكومة عالمية ، وان المرحلة الراهنة من التاريخ الانساني هي مرحلة تأكيد الاستقلال ، وهي مرحلة التشاور ، اكثر من اى وقت مضى ، وهو تشاور ضرورى بين الدول ذات السيادة . ان هذه الملاحظة انما تحدد الابعاد الحقيقية للمشكلة الواردة عن طريق ظهور الاغليات وهي متغيرة داخل المحافل الدولية ، وهذه ظاهرة طبيعية ، حيث ان القانون هو قانون الديمقراطية ، اى قانون العدد ولكنها ظاهرة لا يجب ان تخفي الرسالة الحقيقية لهذه المحافل ، ورسالتنا قبل كل شيء ، هي ان نبحث عن الموافقة على قواعد او نوايا تقبل عالميا . ان ميثاقنا لم يضع ايضا نظاما عالميا جماعيا ، انما ينص على ان تطبق ، فيما بيننا ، الاجراءات التنظيمية ، وخير مثال على هذا هو توزيع المسؤوليات بين الجمعية العامة وبين مجلس الامن ، حيث انه يقوم على الحقائق التي قد يكون من الخطر ان تتناساها . كذلك فمن الواضح ، ان منظمة الامم المتحدة لا يمكن ان تكون وفيه نحو نفسها ، ولا يمكنها ان تقوم برسالتها الا اذا احترمت المبدأ الرئيسي المتمثل في العالمية ، وذلك بان تقبل جميع الدول التي تتوفر فيها الشروط اللازمة ، وكذلك ترفض مبدأ طرد الدول التي لا تروق سياستها للجميع الا فيما عدا الحالات الواردة في الميثاق ، وفي أى من الحالتين لا يجب ان نخرق القاعدة الاساسية للعالمية وفقا لما تحقق خلال الاعوام الماضية .

واننا نعرب عن ارتياحنا ، في هذا الصدد ، لاننا انجزنا خطوة جديدة بقبول ثلاث دول اعضاء جديدة هي ، جزر الرأس الاخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وجمهورية موزامبيق . وقد كنا من جانبنا على استعداد ان نعلن ايضا عن تأييدنا لترشيح دولتي فيتنام وكذلك جمهورية كوريا الجنوبية فهي بلاد لنا معها علاقات دبلوماسية ودية ، ونود ان نراها وقد انضمت الى المنظمة . اننا لنعرب عن اسفنا لان التطور الذى اتخذته مناقشات مجلس الامن لم تسمح بان يتحقق ذلك هذا العام .

ان فرنسا تعطي اهمية كبيرة لمبدأ العالمية ، ولذا فانها تعتبر ان اى اجراء قد يرمي الى تعليق عضوية او الى استبعاد اى من اعضاء منظماتنا ، انما قد يدخل الى منظماتنا عنصرا من التشكك والريبة ، وعنصرا من البغض ، وهذا يتعارض تماما مع روح الحوار التي يجب ان تسود منظماتنا . ان منظماتنا يجب ان تستمر في تحقيق ذاتها ، اى ان تظل الملتقى الممتاز والعالمي للتشاور وللحوار ،

وهذا فقط يمكن لمنظمتنا ان تكون قادرة على ان تترجم المثل العليا الواردة في الميثاق الى
حقائق .

وفي ظل هذا الجهد في السير نحو ايجاد نظام سياسي واقتصادي عالمي افضل ، فاني
اود ان اشير قبل كل شيء ، الى عنصرين يشكلان الدوافع القوية التي تجعلنا نثق في المستقبل .
الاول ، مايتعلق باتجاه التطور الايجابي للمجموعات اقليمية ، والثاني يتعلق بالانفراج في اوروبا .
ان التشاور العالمي الذي يجب ان نشجعه خلال اطار الامم المتحدة ولا يجب باى حال
ان يبعد الدول عن بعضها البعض ، بل انه يفترض بالضرورة اعادة تجميع جهود التعاون في ظل
مجموعات اقليمية ، وبشرط ان ترفض هذه المجموعات الانزلاق نحو تشكيل الكتل المتعادية ، ذلك
ان هذه المجموعات انما تشكل عنصرا للتصالح ، وللتنمية والتعاون الدولي ، وهذا هو ، كما
تعرفون ، حكمة ، وسبب وجود المجموعة الاوروبية للدول التسع .

واعتقد ان ذلك ينطوي على مثل هائل ، كما قلت في العام الماضي ، واشرت الى العمل
الذي بدأ غداة الحرب العالمية الاخيرة الذي قامت به ست دول في اوروبا الغربية . فقد بدأت
عملية البناء لست دول وهو يستأنف الان بتسع دول ، وفي ظل اقتراع واضح ، فان الشعب البريطاني
قد اكد مؤخرا تأييده للسير في طريق البناء الاوروبي ، وان هذا البناء يتأكد ويستمر بطريقة يملؤها
الطموح ، وان هذه الروح انما تؤكد القرار الذي اتخذ في العام الماضي من قبل رؤساء حكومات
المجموعة وقد بدئ التطبيق الفعلي بان يجتمعوا بطريقة منتظمة تأكيداً للتماسك وللحيوية الضرورية
 لعملية البناء الداخلي ، وكذلك لتحديد المواقف ، والتحركات ، التي يجب ان تقوم بها اوروبا
في المجتمع الدولي .

ذلك ان اوروبا ، ليست كما يؤكد البعض ، انانية ومهتمة بمستقبلها وحدها فقط ، بل انها
منذ البداية ابدت رغبتها في ان توسع مساهماتها على الصعيد الدولي بوصفها مركزا مستقلا لاتخاذ
القرارات والمبادرات ، وكذلك كعنصر وثمره للتوازن في هذا العالم الذي يسوده التكافل والانفتاح
المتبادل .

هذه هي الابعاد الحقيقية للبيان الذي اصدرته الدول التسع ، والتي اكدتها اثنا
الاجتماع الذي عقد يوم ١٧ تموز/يوليه الماضي في بروكسل .

ان الرئيس الحالي لمجموعة الدول التسع وهو الزميل الايطالي السيد رومور اوضح نتيجة العمليات التي تمت فعلا ، وانني اود ان اشير الى اهمية المساهمة التي تقدمت بها اتفاقية لوبي ، والتي بدأت منذ العام الحالي في ايجاد طرق جديدة للتعاون .

واود ثانيا ان اؤكد مدى الابعاد السياسية للحوار الاوروبي العربي الذي بدأ حاليا بين مجموعة الدول التسع وبين دول الجامعة العربية . فالواقع ان هذه روابط تضامن ينبغي ان تقوى بين مجموعتين من الشعوب كل منهما وريثة لحضارة قديمة تقاسمت كل منهما العالم القديم ، وحيث كان يجعل التاريخ منهما اعداء وحلفاء بالتناوب .

ان اوربوا الدول التسع - ياسيدي الرئيس ، وانني اعرف انني لا ابالغ ان اقول - انما هي صوت متضاعف يعرف كيف يسمع في خدمة التعاون وتنمية التعاون الدولي .

ومعنى ذلك ان اوربوا تريد ان تخدم السلام والديمقراطية ، وتريد ايضا ان تحترم المصالح والحريات التي يحق للآخرين التمتع بها . وان مواقف اوربوا تجاه الشرق الاوسط ، وقبرص، والبرتغال ، انما تؤكد هذه المواقف فعلا .

ان دعم الانفراج في اوربوا ، انما هو عامل ايجابي اساسي آخر يجب ان يسهل التشاور فيما بيننا حول المشاكل الحقيقية التي سوف تعترض الانسانية في اواخر هذا القرن العشرين ، وان فرنسا التي كانت منذ عشر سنوات ، قد اعطت الدفعة الاولى ، قامت في اطار التشاور الوثيق مع شركائها في السوق الاوروبية وساهمت بطريقة فعالة في مؤتمر حول الامن والتعاون الاوروبي ، كما انها قد ساهمت في وضع البيان النهائي لهلسنكي بحيث لا يؤكد فحسب على تعهد المشتركين بان يستبعدوا اللجوء الى القوة ، بل انه يرسى ايضا اساس تنمية الانفراج والتعاون بين الدول الموقعة على هذا الاعلان ، ولم يبق الا ان تطبق هذه البيانات ، وهي بيانات واضحة وردت فيما يتعلق بتباعد الافكار حتى نعطي مضمونا ايجابيا للانفراج . ان فرنسا ان تؤمن بصدق عن رغبة جميع شركائها في الانفراج ، فانها تود ان تطبق معهم نص وروح القرارات التي صدرت في هلسنكي . ومهما يكن من امر ، فهناك نقطة نهائية قد وضعت في عهد ولسي ، وهو عهد الحرب الباردة ، وهناك هدف قد تحدد بصورة مشتركة هو هدف التفاهم والتعاون وهذه نتيجة لا يستهان بها ، وتشكل سابقة مفيدة بالنسبة للعالم اجمع .

ولنعرب ايضا عن ارتياحنا في هذا الصدد ، انه قد تم تحقيق بعض التقدم نحو طريق
التصالح ، ونحوتهدئة الصراعات في بعض المناطق الاخرى من العالم .
اريد ان اتحدث في المقام الاول هنا عن الشرق الاوسط ، وقد لا تكون هناك ضرورة ان
اذكر بالمبادئ الرئيسية التي ، وفقا لنا ، يجب ان تركز عليها اية تسوية للسلام الدائم في هذه
المنطقة ، وهذه المبادئ هي : الجلاء عن الاراضي التي احتلتها اسرائيل في حزيران /يونيه
١٩٦٧ ، الاعتراف بحق الفلسطينيين في الحصول على وطن لهم ، حق جميع دول المنطقة في
العيش بسلام داخل حدود آمنه معترف بها ومضمونة .

ان فرنسا تعتبر انه من الضروري ، كي يتم تطبيق هذه المبادئ الثلاثة ان تسود روح الحوار على روح الصدام ، ولهذا فان فرنسا قد حيت - وانها تعتبر ذلك خطوة ايجابية - الاتفاق الجديد للفصل بين القوات ، والذي تم توقيعه يوم ٤ أيلول / سبتمبر الحالي في جنيف ، بين ممثلي مصر وبين ممثلي اسرائيل . ان هذه الاتفاقية انما تشكل ، في اعتبارنا ، دليلا مشجعا على تمسك الاطراف المعنية بأساليب التفاوض ، وان الانفراج الذي تم الوصول اليه بهذه الطريقة يجب ان يسمح - وفقا لما قاله السيد الرئيس السادات ، ووفقا لما قاله مستر هنري كيسنجر منذ عدة ايام من فوق هـذه المنصة - بأن نبدأ الآن نحو طريق تسوية شاملة ، بحيث تتعرض المشاكل الجوهرية ، وهي الاسلوب الوحيد القادر والكفيل على استبعاد مخاطر تفجرات ازمات اخرى كبرى ، وبذلك نوجد السلام الدائم بين اسرائيل وجيرانها العرب . ودون المساس بما يمكن ان يقع في جهات اخرى ، فاننا ندعو الى حل شامل لهذه المشكلة . ان حكومتي طالما ايدت ذلك ، وبالمثل عندما تثار مشكلة توفيقـــــــــــــــــــــر الضمانات الشاملة لدعم السلام في المنطقة ، فاني اعتقد ان فرنسا ، وكذلك اوروبا ، ستكون مستعدة للمشاركة في هذه الضمانات بطريقة فعالة .

انني لا اود ان انهي حديثي عن الشرق الاوسط ، دون ان اشير الى المأساة التي تتعرض لها لبنان ، وان حكومتي ، والمجموعة الأوروبية ارادت ان تؤكد مدى الاهمية الاساسية التي نوليها للحفاظ على وحدة واستقلال لبنان وسلامته الإقليمية ، هذا البلد الصديق الذي يشكل عنصرا اساسيا للتوازن في المنطقة .

انني لعللى ثقة من ان جميع الاتجاهات داخل المجتمع اللبناني ، وكذلك جميع الاطراف المعنية ، ان تدرك مدى خطورة الموقف ، سوف تسعى جاهدة لكي تسهل تحرك الحكومة ، سعياً للاحتفاظ بالنظام العام ، ولدعم التماسك والوحدة الوطنية .

وفي آسيا ، فقد عاد السلام اخيرا الى فيتنام ، الا ان استمرار الصراع والخسائر الــــــــــــتي نجمت عنه ، والمعاناة التي تعرض لها الشعب ، كل ذلك يجعل من الضروري ، اكثر من اى مكان آخر ، ايجاد تعاون حقيقي في هذه المنطقة . ان فرنسا ، ولها منذ عام ١٩٥٤ علاقات رسمية مع جمهورية فيتنام الديمقراطية ، قد اقامت علاقات مع السلطات الجديدة في جمهورية فيتنام الجنوبية ، وانها لا تزال مستعدة لكي تساهم ايجابيا في اعادة بناء فيتنام . ان فرنسا تود ان تقيم مع الشعب الفيتنامي ، علاقات تقوم على الثقة المتبادلة ، وعلى التقدير المتبادل .

وفيما يتعلق بكمبوديا ، فان الحكومة الفرنسية ، كما تدرك الجمعية ، قد اقترحت علــــــــــــى الحكومة الكمبودية يوم ١٢ نيسان / ابريل الماضي ، اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، واننا مــــــــــــا زلنا نمتليء بالرغبة لمساعدة هذا البلد .

ان استعراض كل ما يمكن ان يملأنا بالآمال ، قد لا يكون كاملا اذا لم اشر ، في نفس الوقت وبكلمات مختصرة ، الى التطور الايجابي في قارة المستقبل ، واعني بها امريكا اللاتينية ، التي لــــــــــــها تأثير اقتصادي وسياسي ، وثقافي متزايد على شؤون العالم . ان الموضوع لمتسع جدا ، ولا يمكنني ان اطيل في الحديث ، وسوف اكتفي بأن اؤكد مدى الاهتمام الذي توليه فرنسا لتدعيم تعاونها مع جميع بلاد امريكا اللاتينية . وفي هذا الصدد ، سوف اشير الى ارتياح وفد بلادى لاستئناف علاقاتنا مع بيرو .

ان افريقيا انما هي قارة اخرى للمستقبل ، وهي قارة ترتبط بها فرنسا واوروبا بروابط وثيقة تدعو الى الثقة في المستقبل ، وان بلادى قد ساعدت على استقلال العديد من البلاد الصديقة فيها ولها معها علاقات من التعاون ذات قوة خاصة . ان بلادى تود ان تحترم قرار جميع الافريقيين في ان يقرروا مصيرهم بحرية ، وان يتحملوا ، في ظل اختيارهم ، المسؤولية عن مصيرهم . واخيرا ، فقد استشرنا شعب جزر الكومور حول مستقبلهم ، وقد اعلنت الاغلبية العظمى لهذا الشعب عن رغبتها في الاستقلال . ودون ان تنتظر اتمام العملية الدستورية قررت عن طريق نوابها ان تتولى ادارة شؤونها . ولقد اخذت حكومة فرنسا ذلك في اعتبارها ، واعربت عن استعدادها ان تبدأ فوراً المحادثات المتعلقة بنقل المسؤوليات الادارية . ان الحكومة الفرنسية لا تزال تود التوصل الى اتفاق مع شعب جزر كومور ، يحدد الاطار الذي يمكن ان تواجه به هذه البلاد مصيرها . وفي هذا الاطار ، كما في العديد من الاطارات الاخرى ، فان فرنسا لا زالت وفية لسياستها في احترام حق تقرير المصير للشعوب .

انني لا اود ان اتحدث هنا ، دون ان احيي استئناف العلاقات الدبلوماسية بين فرنســــــــــــا وبين غينيا .

وفي هذه الصورة العامة للأوضاع الدولية ، لا تزال هناك بعض الظلال . فهناك قبرص ، وكوريا ، وجنوب افريقيا ، حيث نجد المجتمع الدولي لا يألو جهدا لتفادي تحول التوتر الــــــــــــى صراعات .

وبالنسبة لموضوع قبرص ، الذى يضم دولا ، لبلادى علاقات دولية تقليدية معها ويتناول منطقة قريبة جدا منا ، فانه يعتبر من اهم الموضوعات التي تحتل مركز الصدارة من اهتمامنا . يجب ان نلاحظ ان الاوضاع الناجمة عن احداث صيف عام ١٩٧٤ ، والتهديدات الدائمة التي توجه نحو الســــــــلام ، والمحن الرجعية التي تعرض لها سكان الجزيرة ، لم تتغير ، بل انها تتدهور . ومع ذلك ، فقد كنا في ذلك الوقت ، قد حددنا بنص ، تمت الموافقة عليه بالاجماع ، الاطار والمبادئ التي تركز عليها اية تسوية ، وقد حددنا معالم الحل القائم على التصالح . وكل منا يعرف بالفعل ان كل شيء يجب ان يتم بالاتفاق بين الطائفتين . ولهذا فاننا لم نكف عن ان نشجع ، سواء بمفردنا او بالتضافر مع اعضاء المجموعة الاوروبية الآخرين ، المحادثات بين الطائفتين ، والتي بدأت منذ الربيع الماضي ، وذلك بالمساهمة التي لن تكل من قبل اميننا العام . وحين كنا ننادى بايجاد حل لمشكلة اللاجئين ، وهي مؤلمة لأنها تضم ثلث سكان الجزيرة ، فاننا لم نتجاهل الصعاب التي تنطوي عليها هذه العملية ، ولكننا نؤكد هنا مدى ضرورتها الملحة .

انني اود اذن ، ان اتوجه مرة اخرى بالنداء الملح ، حتى يمكن دون اى تأخير ، ان تبدأ المفاوضات الحقيقية المقرونة بالتدابير العاجلة التي تفرض نفسها على الصعيد الانساني عشية الشتاء حيث سنتقدم بمقترحات واضحة حول تسوية عامة ، بحيث تحل جميع المشاكل السياسية والاقليمية التي تعترض قبرص ، وان اية تسوية يجب ان تركز على الحق والعدالة - " حق " بمعنى استقلال قبرص وسلامة اراضيها ، و " عدل " بمعنى ان نؤكد هنا اهمية اوحجم الطائفتين . وان هذا الشرط المزدوج وحده هو الذى سيضمن ، اخيرا للطائفتين القبرصيتين العيش في سلام . انه ليس من واجبنا هنا ان نملي عليهما طريق تنظيم العلاقات بينهما ، ولكن وفقا لما قاله السيد رئيس الجمهورية الفرنسية في سالونيك ، فان فرنسا مقتنعة تماما بأنه لا يمكن ان يدوم شيء يبني على القوة ، وان حقا يمكن أن ينشأ عن امر واقع .

من بين التوترات التي لا تزال تحدث في القارة الآسيوية الضخمة ، اذكر فقط مشكلة كوريا ، وذلك بسبب عواقبها في الامم المتحدة .

ومما يدعوا للانشغال ، انه منذ اكثر من عشرين عاما وبعد انتهاء المعارك في كوريا ، فــــــــلا يزال الموقف هناك متدهورا ، وقد يؤدي الى تطورات خطيرة بالنسبة للسلام العالمي . ان شعب

كوريا انما يعاني يوميا من آثار هذه الأزمة ، وان المجتمع الدولي انما يعاني من هذه الحالة الشاذة التي لا تسير العصر . ولهذا فاننا نود بالنسبة للامم المتحدة ، ان تكون قادرة على ان تأتسي بحل لهذا الموضوع ، وذلك بأن تأخذ في اعتبارها ضرورة ان تتوصل الى التسويات التي تحمسي اتفاقية الهدنة . ويجب بالنسبة للاطراف المعنية مباشرة ان تحترم روح البيان المشترك الصادر يوم ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ وذلك بأن تقيم الحوار وروح التفاهم ، والحل الوسط ، بدلا من الصدام والتشدد . وفي هذا الصدد قد لاحظت بمزيد من الاهتمام الاقتراح البناء الذي تقدم به السيد وزير خارجية الولايات المتحدة .

واسمحوا لي أن اعود لحظة الى القارة الافريقية ، ان لا يزال هناك توتر ، يجب أن نوليها اهتماما خاصا .

في العام الماضي ، ومن فوق هذه المنصة كنت قد حييت باسم فرنسا ، الجهد الذي أنجزته البرتغال لانها الممارك التي كانت تدور دون جدوى ، والمواقف غير الملائمة لهذا العصر ، في الاراضي التي كانت تابعة لسيادتها . كما لا حظنا انه على الرغم من تلك الصعاب الحقيقية التي تواجه الحكومة البرتغالية ، الا أنها ظلت مخلصه لتعهداتها . وان ارتياحنا انما يخطئ الآن بمخاوفنا من نتيجة الحرب الاهلية التي اجتاحت انغولا . ان حكومتي تود ان تتوقف هذه الممارك حتى يمكن لهذه البلاد ان تحصل قريبا على الاستقلال في ظل الوفاق .

ولكن جنوب افريقيا هي التي تمثل مركز صدارة في قلطنا . وليس من شك ، في اننا منذ عام ، قد سجلنا بعض الودار التي قد تشير الى وجود تغير في الاتجاه . واننا نعتقد بصفة خاصة ، ان حكومة جنوب افريقيا يمكنها ، بل يجب عليها ، ان تلعب دورا لكي تحصل روديسيا خلال مهلة معقولة ، على حكومة تعتمد على الاغلبية .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فان حكومة جنوب افريقيا قد اصدرت بيانات مشجعة نسبيا ولكنها مازالت غامضة . وسوف نؤكد دائما مدى ما نشعر به من اهمية ان يكون شعب ناميبيا قادرا على التعبير العاجل والحر عن وجهات نظره بالنسبة للمستقبل السياسي ، والشكل الدستوري لقليمه . وبالإشارة الى مشاكل افريقيا فان الحكومة الفرنسية لا يمكنها ان تنسى المشكلة المؤلمة ، وهي مشكلة الفصل العنصري . لأنها نظرية تتعارض تماما مع حقوق الانسان ، بل انها تصدم ضميرنا بعمق ، وان الادانة القاطعة التي تدينها فرنسا ضد الاجراءات القائمة على التمييز العنصري قد أدت مؤخرا الى ان يحدد رئيس جمهورية فرنسا بطريقة واضحة ، سياستنا فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الى جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا يجب ان يستجيب الى نداء المجتمع الدولي ويجب ان يتأكد ان الوقت محدود جدا امامه لكي يحقق باجراءات لمؤسسة الأمانى المشروعة التي ارتفعت الاصوات بالمطالبة بها داخل أو خارج هذا البلد . وان الساعات محدودة ويجب أن يعرف ذلك .

وفي كافة هذه المناطق فان فرنسا ، وليس من الضروري ان اؤكد هذا هنا ، سوف تواصل جهودها دون كلل لجعل الوفاق والتفاهم يسودان فيها .

ان تسوية النزاعات ، وتخفيف التوتر ، وتشجيع الحوار ، من المستلزمات اليومية التي يتحتم على المجتمع الدولي الا يتجاهلها بعد الآن . بل يجب علينا ان نذهب الى ابعد من ذلك ، بحيث نعمل سويا على مواجهة التحديات التي يتعرض لها وجود البشرية ذاتها .

ان المشاكل طويلة الأجل ، هي التي أود ان اشير اليها باختصار هنا امامكم .

ان المشكلة الاولى ، في ذلك العصر النووي ، انما هي ، بالطبع ، المحافظة على السلام وتدعيمه . فهل يمكننا ان نضع حدا لحالة عدم الأمن المزمنة التي تعاني منها البشرية منذ اوائل تاريخها ، والتي ازدادت منذ ان ظهرت اسلحة الدمار الشامل التي تهدد وجودها ؟ انني اعتقد ان المجتمع الدولي يقدر كما تقدر فرنسا ، ان المثل الاعلى انما هو أمر صعب ومعقد المنال ، ولكن من الممكن تحقيقه ، وذلك في حالة ما اذا لم يكن امام البشرية بديل آخر للسلام ، وعندئذ يجب علينا ان نبدأ العمل منذ الآن .

وعلى طول الطريق الذي يمتد أمامنا فان نزع السلاح الحقيقي ، والعالمي ، والخاضع للرقابة ، قد اصبح الآن ، واكثر من اى وقت مضى ، ضرورة ملحة .

ان فرنسا فيما يتعلق بها شخصيا قد اعلنت عن تأييدها لمشروع المؤتمر العالمي الذي تدرسه منظمنا الآن ، وهو مشروع اذا ما حصل على تأييد جميع القوى العسكرية ، وبصفة خاصة الدول النووية الخمس ، يمكن ان لا تنجح في اخراجه من الطريق المغلق الذي يعاني منه الآن .

وفي هذا الصدد ، اود أن اؤكد وجهة نظر الحكومة الفرنسية ، فيما يتعلق بمبادئ المعاهدات الرئيسية التي تم ابرامها في مجال التسليح النووي . ان الطابع التمييزي الذي تضمنته بعض شروط هذه المعاهدات قد منع بلادي من الانضمام اليها ، الا ان فرنسا قد اعلنت انها تنوى أن تتصرف كما لو كانت قد وقعت على هذه المعاهدات ، وان فرنسا لتدرك تماما المسؤوليات المتعلقة بوصفها كقوة نووية ، وانها تعتبر ، مثل غالبية من الامم ، ان انتشار الاسلحة النووية ، يجب أن نتفاداه . وان حكومتي قد اعربت من قبل عن نيتها في ان تسهم في هذا العمل ، وانتي اؤكد ذلك مرة اخرى اليوم من فوق هذه المنصة ، لأعلن عن نية بلادي في أنها تود الاسهام في

كل جهد حقيقي ، كفيل بأن يؤدي الى الحد الفعلي والى الرقابة التي تكفل تخفيف العبء عن الشعوب ، والتهديد الذي ينطوى عليها سياق التسلح .
ان العالم الذي يفضل نزع السلاح الحقيقي ، ويفضل اتخاذ الاجراءات الخاصة بالتسوية السلمية للخلافات ، يمكنه ان يتحرر من مخاوفه ويمكنه ان يكرس جهوده للاعداد المعقول لاستغلال موارده ، وكل امكانياته لخدمة اسلوب حياته .

اننا نعيش منذ ثلاثين عاما مضت في ظل الخوف من الحرب النووية ، وليست البشرية وحدها هي التي في خوف من خطر الفناء بسبب النقص في الأوكسجين او الماء ، وهي تعيش معا على كوكب اصبح يضيق بها . ان مثل هذا الأمر لم يعد من ضروب الخيال ، حيث اننا وصلنا فعلا الى السدخول في عصر انتهاء الموارد ، ويجب علينا أن نلاحظ عدم القدرة الحالية لمجتمعنا الدولي على معالجة هذه المشاكل الاساسية ، ويجب ان نتأمل وان نفكر وان نتحرك بطريقة مشتركة لمعالجة هذا الموقف .

ان القصور في النظر الذي تتسم به الحضارة الصناعية ، له جوانب اخرى دقيقة ، كما ان له قوة مأساوية خطيرة ومؤلمة . فنحن نسيء بفطرسة الى التوازنات التي اوجدتها الطبيعة منذ ملايين السنين وهي مشكلة عالمية اخرى يجب ان ننظر اليها الامم المتحدة بعين الاعتبار .
واخيرا فانه يجب بالنسبة لرفاهية الانسان وخدمة البشرية جمعاء ، أن نضع تنمية القوى المنتجة في خدمتها ، وان نتفق على ضرورة بذل جهد في اعادة التنظيم ، كي نضع حدا لعدم المساواة غير المحتمل . هناك مئات الملايين من البشر يواجهون المجاعة ، وان غالبية البشرية تعيش في ظل اليأس الذي لا يتمشى وكرامة الانسان . ومعنى ذلك ان التوسع المستمر للاقتصاد العالمي لا يزال ضروريا حتى الآن ، ولا يجب ان ننساق ، وراء الخرافات القايلة بأن الانتاج والاستهلاك ضروريان ، كما لا يجب ان ننسى ان هدفنا الحقيقي ، وهو الازدهار الروحي والثقافي للبشر . يجب الا نصبح صنائع او عبيدا للاقتصاد الشره ، بل يجب ان نواجه المشكلة الكبيرة ، وهي مشكلة النمو من جانبيها وهما : كيفية التوسع بطريقة متوازنة ، وكيفية تحقيق اهداف الانسان .

ان موضوعات البحث التي اقترحتها الآن ، سوف تنتهي الى مخاوف أساسية ، وهي فـي الواقع تعد تبريرا للسياسة الحقيقية ، أينما وجدت ، وهي ضرورة احترام وأزد هار البشر . ان هذه المشاغل كثيرا ما كانت مصدرا لوعي منظمنا التي تقوم ، في مجال حقوق الانسان ، بعمل هائل ، الا ان الكفاح من أجل احترام الحقوق الاساسية للانسان ، لم يستكمل بعد ، ويجب أن نواصل هذه الجهود بعزم ، وأن ننجح في هذه المهمة .

وفي هذه الفترة التي نشهد فيها التطور ، ونعاني فيها من الأزمة ، نوجد أمام اتجاهين كبيرين : الحركة ، والجمود .

ان فرنسا ، بموجب تقاليدها ، ورسالتها ، وشعورها العميق بضرورة احداث التغيير ، مستعدة لأن تضع كافة امكانياتها ، وكرمها ، وسخاها في سبيل ايجاد عالم أكثر عدالة ، وسلمًا ، واتحادًا .

ان منظمنا ، وأعضاها جميعا ، يمكنهم أن يعتمدوا على المساهمة الايجابية لبلادي في هذا العمل الضروري للتضامن العالمي .

السيد فريد نيلاند (النرويج) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، أود أولا

أن أهنئكم لانتخابكم لهذا المنصب السامي المرموق . ان المكان الذي اتيت منه ، ما كان يمكن أن يمثل في هذه المنظمة بشخص أفضل منكم ، السيد ثورن ، باعتباركم المتحدث باسم منظمنا فـي العالم .

واسمحوا لي أيضا ، أن اعبر عن تقديرنا للجهود المخلصة التي لا تكل ، للأمين العام ،

السيد كورت فالدهايم ، في تشجيع السلام والتعاون الدوليين .

ان عددا من المتحدثين قبلي ، قد تناولوا ، بالتفصيل الدورة السابعة الخاصة للامم المتحدة التي اختتمت مؤخرا . ومعظم ما أشاروا اليه كان له الطابع الايجابي ، وقد وصف البعض هذه الدورة ، بأنها نقطة تحول في العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة .

وهكومة بلادي تشارك في هذا الأمل . ان القرار الذي دعا الى عقد الدورة السابعة

الخاصة ، قد وضع الاساس لمعالجة مشكلات الظلم ، وعدم المساواة ، عن طريق التعاون بدلا من المواجهة . ان قرارات هذه الدورة الخاصة كانت مبنية على ادراك هذه الحقيقة . وان عملية التنمية

هي مسؤولية مشتركة بالنسبة لنا جميعا .

وتعلق حكومة بلادى أقصى أهمية ، على حقيقة ، هي أنه قد تم الوصول الى اتفاق . وعلينا أن نثبت اليوم ، أن اتفاق الرأى يمكن أن يكون مجديا ، وأن تنفيذ القرارات التي اتخذت فـي الدورة الخاصة ، حيوى في هذا المقام ، وأن نثبت لهؤلاء الذين مازالوا يتشككون ، أن اتفاق الرأى كان حقيقيا .

وعندئذ ، وعندئذ فقط ، سنتخذ الخطوة الهامة ، نحو اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، أكثر عدالة ، وهو ما أردنا أن تحققة الدورة السابعة الخاصة . عندئذ فقط ، نستطيع أن نحافظ على الروح التي سادت في هذا المبنى خلال الاسابيع القليلة الماضية .

ان حكومة بلادى ، تعتبر الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد دعوة عاجلة ، تؤثر أيضا على أولوياتنا القومية . ان استجابتنا يجب أن تعكس هذا الطابع الملح بطريقة ملائمة ، ولهذا السبب ، فان حكومة النرويج ، قد قدمت الى البرلمان تقريراً شاملاً ، يتضمن اقتراحات محددة ، تتعلق بعلاقاتنا الاقتصادية العامة مع البلاد النامية . وفي هذا التقرير ، تؤكد الحكومة من جديد ، التزامها بتحقيق أهداف تمويل مواردنا الحقيقية التي تبلغ ٧ر. في المائة من اجمالي الناتج القومي هذا العام ، وواحد في المائة في عام ١٩٧٨ ، كمساعدة رسمية للتنمية على اساس الهبة .

وهذا أيضا يحدد السياسات التي دعونا اليها حتى نفي بمطالبات الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة ، في ميادين التجارة والتصنيع والعلاقات الاقتصادية العالمية بصفة عامة .

ان الاجماع الذى أمكن التوصل به الى قرارات في الدورة الخاصة ، يعطينا الأمل في أنه — بالنسبة لعملية التنفيذ — يمكن التغلب على العقبات القومية ، والسياسية ، والاقتصادية . ان حكومة بلادى تخشى من مواجهة قيود أخرى ، لم تلق الاهتمام الكافي بعد . اننا لن نفكر في نواحي القصور التنظيمية في المجتمع الدولي الراهن . وكثير من الطلبات العادلة للبلاد النامية توقفت ، وليس ذلك بسبب الافتقار الى الارادة السياسية في البلاد المتقدمة ، بل بسبب نواحي القصور في نظام الهيكل الحالي . ومن رأى حكومة بلادى ، أن هذه المشكلة يجب أن يعطيها الأعضاء فـي الأمم المتحدة مزيداً من الاهتمام في السنوات القادمة . ولكي تقوم الأمم المتحدة بدور فعال فـي عملية التنمية ، فانه يجب مراجعة نظام الأمم المتحدة نفسه ، مراجعة شاملة ، وهذا أمر مطلب لتحقيق الاهداف المعلنة في تلك الدورة . ان الجهاز الدولي الحالي لمعالجة مشكلات التنمية

أصبح معقدا ، الى حد أن الخبراء لم يعد لديهم وضوح رؤية بشأن هيكله . ان التطور التنظيمي حدث جزئيا ، ونتيجة لعملية تفرعات ، بدلا من أن يبنى على عملية تقييم منسقة . وكما كتب السيد روبرت جاكسون في مقدمة التقرير الخاص بقدرات تنمية جهاز الأمم المتحدة " . . . لقد أصبح الجهاز كله ، لا يمكن ادارته بمعنى الكلمة ، ونتيجة لذلك ، أصبح يسير ببطء أكثر ، ولا يمكن السيطرة عليه ، مثل وحش في عصر ما قبل التاريخ . " لذلك ، فمن المنطقي أن الدورة الخاصة ، بمعد أن توصلت الى اتفاق عريض حول الموضوعات الأساسية ، قد قررت أيضا انشاء لجنة لبحث هيكل القطاع الاقتصادي والاجتماعي في اطار نظام الأمم المتحدة .

ويجب أن تتمكن هذه اللجنة في عملها من الافادة بكمية العمل الضخمة ، التي تمت في هذا الميدان ، من جانب مجموعة الخبراء التي عينتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين . ان الحقيقة الخاصة بأن ٢٥ خبيرا قد اتفقوا على تقدير اجماعي ، لمما تبث على التشجيع . وفي جميع النواحي الأساسية ، تستطيع النرويج ، أن تؤيد القرارات المقدمة من مجموعة الخبراء . وقد سّرنا بصفة خاصة ، ان نلاحظ الاقتراح الذي يقضي بدعم الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذه الاقتراحات تتماشى مع الفكرة التي قدمتها النرويج وفنلندا في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، بخية جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كنوع من مجلس أمن دائم ، للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية .

لقد تناولت النواحي التنظيمية في جهودنا لبناء نظام عالمي أكثر عدالة ، وهذا أمر ضروري ، ولن تكون هناك فائدة كبيرة في انتهاج مبدأ النظام الاقتصادي العالمي ، ما لم تكن لدينا فكرة واضحة عن كيفية تحقيق هذا النظام ، فيما يتعلق بالسياسات العملية ، وكيفية تنظيمه ، وادارته ، وتوجيهه ، وتخطيطه .

لذلك ، فهناك كل الاسباب التي تدعو الى اجراء مراجعة شاملة ، لكل الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة ، في جميع القطاعات وفقا للاحتياجات الحالية .

في رأيي ، نظرا لأن الهوة تزداد اتساعا بين المهام التي تواجهها وبين وسائل التعاون من أجل حل هذه المهام ، فان مشكلة أساسية تواجه المجتمع الدولي اليوم .
اننا يجب ان نلزم أنفسنا بالعمل على تضيق هذه الفجوة ، وان نحل المزيد من المشكلات عن طريق الوسائل المتعددة الجنسيات ، ولا يمكن ان نستسلم أو نقبل ان مثل هذه الالتزامات يمكن ان تتم فقط في أعقاب ويلات الحروب .

انني أتحدث هنا كممثل لحدى البلاد الصغيرة في الأمم المتحدة ، ونحن الأمم الصغيرة لدينا مصلحة حيوية في اقامة مجتمع أفضل تنظيما . اننا في حاجة الى نظام نعامل في اطاره ، على أساس اننا شركاء في ادارة هذا العالم الذي يزداد التكافل فيه . ونحن الأمم الصغيرة نعتمد بصفة خاصة على الاحترام العام لقواعد السلوك في المجتمع الدولي ، ولكن لدينا أيضا مصلحة حيوية في الادارة الكفء ، ولهذا السبب يجب ان نكون على استعداد ، لاطهار الاعتدال وضبط النفس ، وسوف يتمكن علينا انتهاج اجراءات للمشاركة على أساس اختياري ، وذلك لمعالجة المشكلات الكثيرة المعقدة في جدول أعمالنا .

ولا حاجة بي لأن اقول ، ان التطور التنظيمي سيكون مختلفا وفقا لما ستكون عليه مسألة معالجة امور السلام والأمن ، او معالجة مشكلات الفقر ، او المحافظة على الموارد ، وحماية البيئة ، او حماية حقوق الانسان الأساسية .

اننا اذا اخذنا مثلا السلام العالمي ، فهو يعتمد اليوم على التوازن السياسي والعسكري بين القوى العظمى ، وسواء رضينا او لم نرض ، نحن الدول الصغيرة ، فهناك مسؤولية لتجنب الحرب ، وهذه المسؤولية ستظل تقع على عاتق تلك القوى .

وهذا الادراك الضروري ، للعوامل الأساسية التي يعتمد عليها السلام العالمي ، لا يجب ان يؤدي بنا على أية حال الى التسليم او الاستسلام من جانب البلاد الصغيرة ، فهذه البلاد لها أيضا فرص كافية لكي تشترك في الجهود لاقامة اساس أقوى للسلام .

احدى هذه الفرص تكمن في مقدرة الأمم المتحدة على المحافظة على السلام والمشاركة في قوات الحفاظ على السلام التابعة للأمم المتحدة ، ودعم الأمم المتحدة في هذا الميدان يجب أن يكون أيضا لصالح الدول الكبرى ، والتطورات الأخيرة في الشرق الاوسط فيما أعتقد ، مثل جيد

لكي نثبت ان الجهود الاقليمية اذا اقترنت بجهود القوى الكبرى وقوات السلام التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تحول الاحداث في اتجاه ايجابي ، في نزاع شكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين لفترة طويلة ، وأود هنا ان اضم صوتي الى صوت من سبقني من المتحدثين ، الذين حيوا قادة مصر واسرائيل لاستعدادهم الحاسم لاجراء مفاوضات والوصول الى حلول وسط ، وكذلك للمستمر كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لمساهمته البارزة في الاتفاق الذي تم الوصول اليه .

وهناك فرصة اخرى للعمل من أجل السلام ، وهي تكمن في التعاون الاقليمي . ان الجهود الاقليمية الهامة ، هي اليوم تعمل على بناء جسور ، عبر الحواجز السياسية والايدولوجية لصالح الدفاق ، واشير بصفة خاصة لعقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي في يوليو هذا العام ، ورغم ان المؤتمر عقد خارج اطار الأمم المتحدة ، فان نتائج المؤتمر قد تكون لها أهمية بالنسبة لقدرة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام . ان المفاوضات خلال المراحل المختلفة لمؤتمر الأمن هي مثل جيد آخر لكيفية قيام الدول الصغيرة بدور هام مكمل ومصحح ضروري للتعاون بين القوى العظمى ،

لقد أوضح السكرتير العام أمام الجمعية العامة ، الطابع الطح لحرارز تقدم حقيقي نحـــــو نزع السلاح والحد من الأسلحة ، وبصفة خاصة ، يذكرنا بأن حظر انتشار الأسلحة النووية ، ليس باق على حالة فقط ، ولكنه تزايد .

ومن الأهمية الحيوية ان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي يواصلان جهودهما من أجل الوصول الى اتفاقية حول مزيد من القيود في ميدان نظام الأسلحة الاستراتيجية ، فالتقدم في هذا الميدان سيزيد من رغبة الأمم الأخرى في قبول القيود على حرية عملها . ولكن المجتمع العالمي بأسره ، يجب ان يعطى مزيدا من الاولوية الآن لبحث المشكلات المفزعة لانتشار الأسلحة النووية ، ويجب على جميع البلاد ان تلتزم باتفاقية عدم الانتشار ، والحظر الكامل على جميع التجارب النووية ، ووضع نظام اكثر شمولا للاشراف الدولي على النشاط النووي السلمي .

وبينما ان مسؤولية تجنب حرب على نطاق واسع تقع اساسا على عاتق القوى العظمى ، فان المهام الجديدة الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي ، تحتاج الى صور جديدة من التنظيم ندى الطابع العالمي ، فمثلا الادارة الكفاء والعادلة لموارد العالم وحماية البيئة لها متطلبات كثيرة من أجل تنمية الهيكل التنظيمي .

ومن بين هذه المهام هناك أمر أود ان ألفت النظر اليه ، هو موارد البحار والمفاوضات التي تجرى حول قانون البحار .

ان حكومة بلادي تعلق أهمية كبرى على عمل المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار ، ان التكنولوجيا الحديثة والاحتياجات الاقتصادية الجديدة والأبعاد المنظورية للموارد ، والاولويات الجديدة ، الاستراتيجية والسياسية ، قد أدت الى تطور المفاهيم القانونية الجديدة ، لذلك من الحيوى ان القوى المتنافسة المتنوعة يجب ان تعمل عن طريق جهات للمفاوضات الدولية المنظمة ، حتي يمكن ايجاد حلول عادلة متوازنة .

وهذه الحلول يجب ان تتضمن ترتيبات لاستطلاع واستغلال موارد قاع المحيط في العمق السحيق في المناطق الخارجة عن الولاية القومية وبطريقة "تبعث الحياة في مفهوم التراث المشترك للبشرية" . وفي رأينا ان هذا يتطلب انشاء جهاز دولي قوى ندى سلطات تنظيمية واسعة ، وهذا الجهاز سوف يطلب منه في المستقبل ان يتخذ قرارات رئيسية ، وخاصة فيما يتعلق بالتوازن بين الاستغلال وبين مصالح البيئة . وحتى يكون الجهاز فعالا ، يجب ان يشمل جميع المجموعات المعنية تمثيلا ملائما .

ان المفاوضات قد اظهرت ان هناك تأييدا كبيرا لمد حقوق السيادة للدول الساحلية على مواردها في منطقة اقتصادية تمتد الى ٢٠٠ ميل بحرى ، وهذا المبدأ يشكل أساسا لنظام لادارة الموارد ، ولكنه لا يشمل حلا شاملا ، ويبقى بعد ذلك مجال هام لادارة الدولية ، حتي نحقق المحافظة على الموارد الحية ، ونتيح للعالم موردا دائما للبروتينات من البحار . كما يجب ان نعمل على اقامة جهاز اكثر فاعلية للتعاون الدولي يتواءم مع المفهوم الجديد للمنطقة الاقتصادية ويهدف الى توفير محصول رشيد ، ونتاجية طويلة الأمد واستخداما أفضل .

فإذا فشل مؤتمر قانون البحار ، سيكون من الصعب أن ننشئ أنظمة دولية فعالة ، وخاصة بالنسبة لمناطق قاع البحار الدولية ، وسوف يعني هذا أيضا نكسة خطيرة لجهودنا في وضع النظم الملائمة للقواعد القانونية الدولية التي تستجيب لاحتياجات اليوم .

ولهذا السبب فان حكومة بلادي تحت الجمعية العامة على أن تتخذ كل خطوة ممكنة ، لكي تسهل عمل المؤتمر ، حتى يستطيع ان ينتهي في العام القادم من اقرار معاهدة قانون البحار .

ولهذا السبب فان حكومة بلادى تحت الجمعية العامة على أن تتخذ كل خطوة ممكنة لكي تسهل عمل المؤتمر حتى يستطيع أن ينتهي في العام القادم من اقرار معاهدة قانون البحار . ولهذا السبب أيضا ، فان حكومة بلادى تؤيد توصيات المؤتمر التي تقضي بحقد دورتين عاملتين للمؤتمر خلال ١٩٧٦ وهذا يتوقف على مدى التقدم ، ونحن ندرك أن الدورتين قد تشكلان عبئا على الوفود ، ولكن نطلب اليهم التفكير في هذا الموقف ، في مواجهة البديل الاخر وهو فشل المؤتمر ، فمثلا هذا الفشل يضطر الدول الساحلية ، الى أن تتخذ اجراءات من جانب واحد لحماية المـــوارد المتجددة للبحار ، وسكان المناطق الساحلية الذين يعتمدون في معيشتهم مباشرة على تلك الموارد . هذه هي الخلفية التي أحدد على أساسها الاولويات ، وليس هناك شك لدى وفد بلادى في أنه يجب أن نعطي المؤتمر الفرصة لكي يضمن أن معاهدة قانون البحار الجديدة ستتم الموافقة عليها في عام ١٩٧٦ .

وبعد ثلاثين عاما من وجود الامم المتحدة فانها تقترب من أن تصبح منظمة عالمية بمعنى الكلمة . ان مبدأ عالمية التمثيل فيها ، قد تدعم هذا العام أيضا ، وذلك بقبول أعضاء جدد في الامم المتحدة ، وأود أن أشارك في التعبير عن تمنياتنا الطيبة لموزامبيق وسان تومي وبرنسيب ، وجزر الرأس الاخضر ، لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، وأود أن أعبر عن الامل في أن المستعمرات الباقية ، سوف تنضم قريبا الى صفوف الدول المستقلة ، أو أن ترى حلا أخرى وفقا لرغبات سكانها . وقد كنا نأمل أن نرحب أيضا بدولتي فييتنام فهاتان الدولتان يجب أن نسمح لهما دون تدخل خارجي ، أن تجنبا ثمرات السلام . وسوف نحث على ايجاد حل فوري ، يفتح الطريق أمام هاتين الدولتين للعضوية الكاملة . كذلك يجب ايجاد حل لمشكلة عضوية دولتي كوريا .

ان النرويج تلتزم بمبدأ العالمية ، وفي رأينا أن نجاح المنظمة سوف يعتمد الى حد بعيد ، على ما اذا كانت جميع الامم ، بغض النظر عن نظمها السياسية ، لها الحق في أن تشارك في عمل المنظمة ، وأن تحترم الالتزامات التي يفرضها الميثاق ، لذلك فان بلادى تعارض أية محاولة لاستبعاد ، أو وقف عضوية بعض الدول في الامم المتحدة انتهاكا للميثاق . وفي نفس الوقت ، وحيث أن السلام لا يمكن أن يتجزأ ، كذلك في عالم متكافل فان كرامة الانسان لا تتجزأ . ان التمييز العنصري المستمر ، الذي تنتهجه نظم الاقلية البيضاء في جنوب

أفريقيا ، هو في رأى حكومة بلادى ، أمر لا يمكن قبوله أو السكوت عليه . ان القمع المستمر للسكان الافريقيين في ناميبيا ، وروديسيا الجنوبية ، وجنوب أفريقيا ، يشكل أيضا تهديدا للسلام في ذلك الجزء من العالم . ومن الصعب علي أن أفهم أن الاقليات البيضاء ، لا تستطيع أن تفيد من الخبرات والتجارب المبررة لنظم استعمارية أخرى حاولت أن تقاوم رياح التغيير ، التي تهب على كل القارة الافريقية . ان كفاح حركات التحرر الافريقية في تلك المنطقة ، هو كفاح من أجل أهم حقوق الانسان الحقيقية ، ألا وهو حق تقرير المصير . اننا نؤيد هذا الكفاح ، وفي الوقت نفسه نناشد نظم الاقلية البيضاء ، أن تتخلى عن التمييز العنصرى وأن تتفاوض للوصول الى حلول تؤدي الى حكم الاغلبية .

ان النرويج تؤيد فرض حظر اجبارى على السلاح ، ضد جنوب أفريقيا ، ولقد مارست هذا الحظر لعدة سنوات .

ان حكومة بلادى تلاحظ بأسف عميق ، أنه في مجال حقوق الانسان تم احراز تقدم بسيط خلال العقد الاخير ، رغم الجهود التي لا تكل - للمنظمات الخاصة ، مثل منظمة العفو الدولية ، واللجنة الدولية للقانونيين - لا يقاظ ضمير المجتمع الدولي . ان المجتمع الدولي لا يجب أن يتغاضى ، أكثر من ذلك ، عن البلاد التي تتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، حينما يتعلق ذلك بانتهاك حقوق الانسان ، كما فعلت شيلي حينما رفضت السماح لممثلي اللجنة الخاصة بحقوق الانسان الدخول الى أراضيها ، وبصفة خاصة ، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي بقوة ضد انتشار أعمال التعذيب ، والمعاملات غير الانسانية في المعسكرات والسجون في مختلف أنحاء العالم . وكخطوة وسط ، فان على الجمعية العامة أن توافق على الاعلانات الصادرة عن مؤتمر جنيف الاخير ، بالنسبة لهذا الموضوع وما يتصل به من موضوعات .

لقد قيل لي قبل أن أصد الى هذه المنصة مباشرة أن ستة ممن حكم عليهم بالاعدام في اسبانيا ، سينفذ فيهم الحكم اليوم ، فاذا صح ذلك ، فاني باسم الانسانية ، أتقدم بنداء في اللحظة الاخيرة الى الحكومة الاسبانية لكي تعفو وتظهر الرحمة . وفي هذا المجال ، فان المجتمع الدولي ، يواجه مشكلة عدم وجود جهاز في مجال حقوق الانسان ، ويجب أن تهدف الى انشاء الجهاز الملائم لكي يمكن الامم المتحدة - وفعالية - من أن تدافع عن حقوق الانسان الاساسية ،

— كما ورد في الميثاق — في أنحاء العالم ، وأود أن أؤكد من جديد التأييد الكامل لحكومة النرويج لاقتراح تعيين مندوب سام لحقوق الانسان في نظام الامم المتحدة .

ان حقوق الانسان ، على أية حال ، هي موضوع يتعلق بالقيم الاساسية ، التي يبنى عليها اطار التعاون العالمي ، وأفضل أساس حقيقي لهذه القيم الاساسية هو ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ومن واجبنا أن نكفل ، أن نكون على مستوى هذه الراء التي نعبر عنها ، ليس بالكلمات والاعلانات الطنانة ولكن بالفعل .

ونعتقد أن حقوق الانسان يجب أن تأخذ أبعادا مادية اضافية ، وأن قرارات الدورة الاستثنائية السابعة يمكن أن تكون لها قيمة فقط ، حينما تترجم الى حقائق في الحياة اليومية للرجل العادي .

السيد سيبيتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) سيدى الرئيس ،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بأن أنقل اليكم التهنئة العميقة لوفد بلادى ، لتوليكم منصب رئاسة الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . واني ان أقدم اليكم أطيب تمنياتنا لانتخابكم لهذا المنصب ، فانه يسر وفد بلادى أن يلاحظ أن الجمعية العامة للامم المتحدة ، سوف تقوم بمهمتها الحساسة تحت قيادة شخصية بارزة ، ورجل سياسة بارز . اسمحوا لي أيضا ، أن أنتهز هذه الفرصة ، لكي أحبي سلفكم سعادة عبد العزيز بوتفليقة ، وزير خارجية الجزائر ، وذلك للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الجمعية أثناء رئاسته لها . ان مدة توليه الرئاسة اتسمت بتحديات عظيمة ومبـادرات تاريخية ، ويحق لهذه المنظمة أن تفخر ، لأنه تحت قيادته الديناميكية الخلاقة أمكن اعطاء نظرة ثورية للنظام السياسي العالمي التقليدى ، وأن نهتم بالاصلاح الذى نحتاجه للموقف الفوضوى للاقتصاد العالمي ، وخلال الدورتين ، التاسعة والعشرين العادية ، والاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، أظهر المد الكبير ضد أعمال القمع التي اجتاحت العالم ، واضطلع بمسؤولياته لتوجيه دورتي الجمعية العامة بامتياز عظيم ، واتسم بالشجاعة والرحمة كمتحدث باسم المجتمع الدولي ، في محاولة لتغيير الوضع الراهن ، اننا نرجو من حكومة وشعب الجزائر ، أن تعلم أننا في تنزانيا وفي سائر أفريقيا نفخر به وبالروح الثورية الجزائرية التي أنبتته .

اسمحوا لي الآن أن أرحب بحرارة ، بالأعضاء الجدد الذين انضموا الى منظمتنا . اننا نحبي الشعب الشقيق الشجاع في كل من الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، فعن طريق العزم والايمان الراسخ بعدالة قضيتهم كافحوا من أجل تحقيق استقلالهم ، وتحرير شعوب بلادهم من وصمة القمع الاستعماري . اننا نهني* ، بصفة خاصة ، الشعب الشقيق في موزامبيق الذي يحضر معه روح الشجاعة واصرار المحاربين ضد الاستعمار . وخلال فترة طويلة من المثابرة والمعاناة فان هذا الشعب ، شأن اخوانه في غينيا - بيساو ، قد عانى من وحشية الحرب الاستعمارية مع الأبناء* الشجعان لموزامبيق وهم يقدمون التضحيات العظمى لصالح الحرية . وعن طريق اصرارهم فان سكان موزامبيق تحت القيادة الفعالة لغريليمو واصلوا الحاق الهزيمة تلو الأخرى بقوة الاستعمار ، والفاشية حتى تمت تصفيتهما . لذلك فنحن نحبي هذا المثل الطمهم الذي قدمه اخواننا فـي موزامبيق في كفاحهم من أجل الحرية .

لقد رحبت تنزانيا ، بارتياح عظيم ، باستقلال بابوا غينيا الجديدة . ونحن نتطلع بالترحيب بتلك الأمة الجديدة في عضوية منظمتنا .

ونحن نحتفل بعضوية موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب في منظمتنا ، فاننا نتطلع كثيرا الى استقلال دولة افريقية أخرى ، بطلة جديدة ، سيكون بروزها كدولة مستقلة ، في بحر عدة أسابيع قليلة تتوجيا للكفاح من أجل التحرر البطولي . ونحن ننظر بحماس استقلال انغولا في (١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام وفقا لاتفاقية ألفور ، وعضويتها بعد ذلك في أسرة الأمم المتحدة .

اننا ندرك ، على أية حال ، مؤامرات قوى الامبريالية والاستعمار الجديد التي تريد أن تسلب من شعب أنغولا ثمرات كفاحه الميرير ، ونحن ندين - بصفة خاصة - تدخل قوات جنـوب افريقيا والمرتزة الآخرين ، وينبغي أن نؤكد تأييدنا لوحدة وسلامة أراضي تلك المنطقة .

ان اعلان استقلال جزر الكومورو في تموز/يوليه من هذا العام كان مصدر سرور عظيم لحكومة بلادي . ان هذا الاجراء كان تتويجا منطقيا للاماني المشروعة لشعب جزر الكومورو . اننا نتطلع الى الوقت الذي تنضم فيه تلك الأمة الجديدة الى منظمتنا . وفي نفس الوقت يجب أن نحذر من المناورات التي تهدف الى تخريب استقلال ، ووحدة ، وسلامة ، أراضي الدولة الجديدة .

وفي هذا المقام ، نود أن نؤكد اعلان وزراء خارجية الدول غير المنحازة في مؤتمرهم الذي عقد في ليما والذين أدانوا فيه من بين أمور أخرى " أية محاولة ضد الوحدة القومية وسلامة أراضي جـزر الكومورو ، ويؤكدون من جديد تأييدهم المطلق لاستقلالها ، وسيادتها ، وسلامة ، ووحدة أراضيها " . (A/10217, Para.41) .

كان يمكن أيضا أن تكون هذه فرصة لجمعيتنا لكي نرحب بجمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية . ولكن سوء استخدام سلطة الفيتو من جانب الولايات المتحدة الأمريكية جعل ذلك مستحيلا ، وبذلك أحبطت رغبات وأمني الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي . ان وفد بلادي ، يود أن ينتهز هذه الفرصة لكي ينقل عن طريق المراقبين الدائمين لجمهورية فيتنام الديمقراطية ، والحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية ، تحيات الصداقة والتضامن للشعب الفيتنامي البطل الشجاع ، الذي يشكل انتصاره الحاسم ضد قوى الامبريالية العدوانية أعظم الانتصارات على الظلم في التاريخ المعاصر .

ان كفاح شعب فيتنام كان طويلا ، واليما ، ومضنيا . لقد بذل تضحيات لم يسبق لها مثيل . ان التاريخ المعاصر لم يشهد من قبل قسوة ووحشية كتلك التي استخدمت في هذا البلد لاثارة الخراب والدمار ، حيث أصبح فيه الاستشهاد هو القاعدة وليس الاستثناء ، لكن الفيتناميين تغلبوا على جميع العقبات ، وحرروا ديارهم ، وكتبوا أعظم الصفحات في تاريخ كفاح الشعوب من أجل تقرير المصير ، والاستقلال .

بالرغم من أنني أكرر ما قد بيد وبديهيا ، فإني أؤكد أن تعويق عضوية جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية بالاضافة الى أنه يشكل ظلما صارخا لشعب فيتنام ، الا انه يحرم هذه المنظمة من عضوين جديدين هامين يمكن أن تحسن اسهاماتهما في فاعلية ، ومكانة المنظمة . لذلك ، فأملنا الكبير أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية النظر في موقفها حتى نحترم الرغبة الساحقة للمجتمع الدولي ، كما أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها في الأسبوع الماضي .

يحتفل المجتمع الدولي هذا العام ، بالعيد الثلاثين لاصدار ميثاق الأمم المتحدة ، بعد تجربة أليمة لحربين عالميتين . ان المجتمع الدولي قرر ، في سان فرانسيسكو ، ألا يخوض مرة أخرى في التجارب السابقة ، وأعرب عن التزامه بلغة الميثاق منذ ثلاثين عاما ببذل الجهود فـرادى

وجماعات للعمل بيقظة لمحاربة جميع الشرور التي أدت الى بؤس البشرية ، وللقضاء على جميع أسباب المنازعات الدولية .

من الممكن أن يكون قد تولد مناخ للتفاهم فيما يتعلق بالسلام العالمي خلال الثلاثين عاما الأخيرة . ولكن هذا الأساس لا يمكن أن يقاوم كل هذه التجارب ، فاذا كنا نتحدث عن السلام ، ولم نتوصل بعد الى أسس سلام حقيقي ، استمر الاضطهاد ولم تحل محله العدالة . وفي العلاقات الاقتصادية ، فان الوفرة سببت جشعا في الجزء الثرى من العالم وهو يقاوم أى تغيير حيوى فى النظام الاقتصادى الحالى الذى يجعل الأغنياء أكثر غنى ، في حين يجعل غالبية البشر يعيشون في فقر خلافا لما نص عليه الميثاق . وفي ميادين أخرى للجهود الانسانية ثبتت عدم الثقة ، وأدت الى قدرات تدميرية لم يسبق لها مثيل . وفي اجزاء كثيرة من العالم يستمر الظلم والعدوان، حيث يسمح بهما الاستعمار . ان هذا الوضع غير المقبول لن يؤدي الا الى تعطيل اقامة سلام حقيقي ودائم ، كما قرر المجتمع الدولي منذ ثلاثين سنة مضت .

وواحدة من بين المظاهر الخطيرة للمظالم الانسانية في تاريخ المجتمع الدولي ، هي استعباد شعب ، من جانب شعب آخر . وفي الواقع ان انكار حق تقرير المصير بالنسبة لشعب ، هو من بين المظالم التي تحدثت عنها . ومثل هذا الموقف ، كان سائدا عند اقرار ميثاق الأمم المتحدة ، حينما كانت دول قليلة وخاصة في اوربا تفخر بأنها كانت تمتلك امبراطوريات عريضة في العالم . ان الامبراطوريات كما نعلم - هي تعبير مخفف للامبريالية والاستعمار - حيث نجد شعوبا كثيرة فيما يسمى بالامتلاكات فيما وراء البحار يعملون بأجور رخيصة ويستغلون لاشباع شهوات اسيادهم الاستعماريين . ولحسن الحظ فان المجتمع الدولي بدأ يدرك هذا الشر ، وادانه في الميثاق . ومنذ ذلك التاريخ ، استلهما من الميثاق ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي سيحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة عشرة له ، فان الشعوب في العالم طالبت وحاربت من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال . وقد تحررت أم جديدة من العبودية - الاستعمارية ، وأصبحت دولا مستقلة ، وأخذت مكانها المشروع في المجتمع الدولي .

ومع ذلك يجب الانسى ، انه مازال بيننا قوى قليلة لم تتعلم من دروس الاحداث العالمية ، أو لم تكيف نفسها لفكرة حقوق الشعوب الاخرى ، في تقرير المصير والاستقلال ، وما زالت هذه القوى تواصل التمسك بالاساليب الاستعمارية والعبودية التي أدانها العالم . ورفضت أن تقبل بأنه ليس لاي أمة الحق في أن تسيطر ، وتتحكم في شؤون شعب آخر ، هذا الموقف الذي يثير الغضب لا يزال مستمرا في أخس صورة في جنوب افريقيا .

في زمبابوى ، على الرغم من الادانة والمعارضة الدولية يواصل نظام ايان سميث يحتكم الى القوة . وفي السعي لايجاد تغييرات سلمية لتحقيق حكم الاغلبية في زمبابوى فان قادة المجلس الافريقي الوطني ، لم يتركوا وسيلة الا حاولوها ، ومع هذا فان جميع هذه الجهود قد أحبطت ، نتيجة لفطرسة نظام حكم الاقلية البيضاء . ومنذ شهور قليلة فان قادة المجلس الوطني الافريقي كانوا في شلالات فيكتوريا للتحدث مع ايان سميث حول امكان الاتفاق على مبدأ حكم الاغلبية في زمبابوى . وقد حطم سميث عمدا المحادثات وراح يثير العقبات التي تجعل من أى محادثات أخرى أمرا مستحيلا .

ونظرا لما تقدم فان شعب زمبابوى ، اما ان يرضى بالمعيشة في عبودية دائمة ، أو أن يستأنف

ويكشف الكفاح المسلح ، من أجل التحرر . ان افريقيا كانت تفضل حلا سلميا لهذه المشكلة ، الا اننا يجب ان نقرر بوضوح أن الوقت قد مضى ، وانه سيتعين علينا ان نؤيد شعب زمبابوي حينما يقرر استئناف وتكثيف الكفاح المسلح وفقا لعلان دار السلام حول جنوب افريقيا .

على الامم المتحدة واجب والتزام لكي تتخذ كل الاجراءات الضرورية ، التي دعت اليها قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، والتي تهدف الى تصفية نظام سميث . وفي هذا المجال ، فانه بالاضافة الى وجوب الاحترام الكامل للعقوبات القائمة ، هنالك حاجة ملحة لتوسيع مداها ، حتى نمارس أقصى ضغط ممكن على نظام هذا الحكم غير الشرعي .

وفي ناميبيا فان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يواصل اظهار غطرسته الفوضوية ، ليس فقط باستمرار وجوده الاستعماري ، ولكن عن طريق مد سياسته العنصرية الى المنطقة الدولية . ان مسؤولية الامم المتحدة واعضاءها بالنسبة لناميبيا بموجب الميثاق ذات شقين ، أولا ، هي مسؤولية اضطلعنا بموجبها لوضع نهاية للاستعمار حيثما كان ، وفي هذه الحالة بالذات فان هذه المسؤولية تظهر أكثر لان ناميبيا منطقة دولية ، تدخل مباشرة تحت مسؤولية الامم المتحدة . وثانيا ، علينا واجب ، ان نحدد من أى موقف يشكل أو قد يؤدي الى انتهاك السلام والامن الدوليين .

وللاسف الشديد فان الامم المتحدة لم تف بهذه المسؤوليات ، وشهدنا مؤخرا ، دعم الاستعمار في تلك المنطقة عن طريق مناورات تهدف الى صرف اهتمام المجتمع العالمي عن هذه القضية . وجنوب افريقيا لم تظهر أية دلائل لتخليها عن تحديها لارادة شعب هذا البلد . ولا يستطيع أحد ان يزعم ان هذا الموقف لا يشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين .

ومع ذلك فان اجراءات فعالة للامم المتحدة لازالت تجد ما يعوقها من جانب بعض الدول الغربية . ونحن نوجه نداء الى هذه الدول ، لكي تعيد النظر في مواقفها ، حتى يستطيع مجلس الامن ، ان يتخذ اجراءات فعالة ضد نظام حكم بريتوريا بغية انتهاء الاستغلال غير الشرعي لناميبيا . وفي الوقت نفسه تقع على الامم المتحدة مسؤولية واضحة لتكثيف تأييدها " لسوابو " في كفاحها من أجل تحرير ناميبيا .

ان رفض الامم المتحدة لوثائق تفويض ممثلي نظام جنوب افريقيا ، وابعاد ممثلي هذا النظام عن المشاركة في مداولات الدورة التاسعة والعشرين ، اظهارا وعي وغضب المجتمع الدولي من

سياسات الفصل العنصرى . ان هذا الاجراء ، وهو الاول من نوعه في تاريخ منظمنا ، كان تتويجا لجميع الجهود الممكنة ، التي كانت تهدف الى اقناع هذا الحكم بالتخلي عن نظامه المنصرى ، وبالرغم من ذلك فان جنوب افريقيا ، كانت تتحدى بوقاحة المبادئ الاساسية للميثاق ، لذلك فان جنوب افريقيا تستحق أكثر من المعاملة التي لقيتها خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي الواقع فانه كان يجب علينا طرد جنوب افريقيا من منظمنا منذ سنوات طويلة مضت ، وكان يمكن ان يحدث هذا في العام الماضي ، لولا الفيتو الذى استخدمته ثلاث دول غربية فى مجلس الامن وهي فرنسا ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) . ولقد كانت هذه الدول تهدف الى اقناع العالم بأن جنوب افريقيا بدأت تعود الى رشدها ، وتغير من موقفها . وهذه القوى بالذات تعطي مساعدة اقتصادية وعسكرية ، ودعمها أدبيا لقمع الحقوق الاساسية وكرامة وقيمة الانسان .

ان هذه الحقوق التي أعلنت في ميثاق الامم المتحدة منذ ثلاثين عاما ، بقيت بالنسبة للشعوب السوداء في جنوب افريقيا ، مجرد صرخة في الهواء . وأى تغيير تم في الماضي كان الى الاسوأ . وحتى في الحاضر لا يوجد أى مجال للتفاوض من أجل تغيير سلمي لهذا الموقف . وفي هذه الظروف من اللازم أن يمارس المجتمع الدولي أقصى ضغط على نظام حكم جنوب افريقيا ، وعلى الدول التي تؤيدها . ومثل هذا الاجراء يجب ان يتضمن وقف جميع انواع التعاون مع جنوب افريقيا من جانب جميع الدول ، بما في ذلك الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن . ويجب ان تظل جنوب افريقيا ، خارج مجالس جميع المنظمات الدولية ، وفوق كل شيء يجب بذل كل جهد ممكن لعزل جنوب افريقيا عن بقية المجتمع الدولي .

وفي الشرق الاوسط يلاحظ ان اسرائيل لا تزال تتلاعب بحقوق الشعب الفلسطيني ، وتحتل أراضي الدول العربية المجاورة . ونود أن نؤكد من جديد ، ما أكدناه مرارا وتكرارا ، في الماضي بأن اسرائيل لا تستطيع أن تحصل على السلام والأمن ، وهي تحتل أراضي عربية ، في نفس الوقت . أى انها لا يمكنها أن تحصل على السلام وهي تواصل الوطأ بأقدامها على الحقوق المشروعة للفلسطينيين الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية . ان اسرائيل لا يمكن أن تحصل على

الناحيتين ، فالاحتلال يولد المقاومة ، فهناك مقاومة الدول العربية التي احتلت اراضيها وكذلك مقاومة الفلسطينيين الذين سلبت حقوقهم الثابتة . والمجتمع الدولي عليه ان يؤيد هذه المقاومة ، لان الوقت يمر بسرعة .

ان دولة قبرص غير المنحازة تتهدد تهديدا خطيرا بالتجزئة الدائمة التي فرضت من قوى خارجية . ان سيادة وحدة وسلامة اراضي ، دولة عضو في الامم المتحدة ، في هذا الوقت ، معرضة للخطر بالرغم من الضمان الذي أعطاه المجتمع الدولي عن طريق ميثاق منظمة الامم المتحدة . ان الدول الصغيرة والمتوسطة لن تستطيع الا أن تعتبر تجربة قبرص تجربتها . انها يجب أن تذكر دائما انه يمكن ان تكون ضحايا لفشل اقرار النظام والقانون الدولي ، لذلك من اللازم الا نألو جهدا لضمان احترام استقلال ، وسيادة ، ووحدة ، وسلامة أراضي ، وعدم انحياز قبرص . وفي أذهاننا ، فان الامين العام ، السيد كورت فالدهايم ، ومندوبيه يستحقون ، مرة أخرى ، تهنئتنا وامتناننا جميعا ، لجهودهم المجردة ، للبحث عن حل لاهدي المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي .

لقد قدما التحية من قبل للانتصار البارز لشعب فيتنام . ان هذه التطورات ، بالاضافة الى الانتصارات الحاسمة لشعب كمبوديا على قوى الامبريالية ، والرجعية ، قد غيرت الموقف بطريقة جذرية في الهند الصينية ، نحو الحرية ، والعدالة ، والسلام . ونحن نرحب بحرارة ، مرة أخرى ، بالوفد الشرعي لشعب كمبوديا ، ونعبر عن أملنا في أن نعي دور فيتنام وكمبوديا حتى توضع نهاية للسياسات البالية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وفي هذا المجال ، فاننا نستري انتباه المنظمة الى الموقف في شبه جزيرة كوريا بصفة خاصة ، حيث تواصل حكومة الولايات المتحدة الابقاء على القوات العسكرية في كوريا الجنوبية . ومازال يستخدم اسم هذه المنظمة ، للتستر وراءه ، لاستمرار التدخل في الشؤون الكورية ، واستمرار تقسيم شعب كوريا وتصعيد التوتر .

وتود حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أن تؤكد ، مرة أخرى ، تأييدها الكامل لشعب كوريا في قضيته العادلة من أجل التوحيد السلمي لبلده . ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نركز على الحاجة الملحة لوضع نهاية لكل تدخل خارجي . وفي هذا المجال تؤكد تنزانيا ، من جديد ، طلبها بالحل الفوري لما يسمى بقيادة الامم المتحدة ، وانسحاب جميع القوات الاجنبية من كوريا . واذا استعرضنا نشاط الامم المتحدة منذ انشائها نجد ان السنوات الثلاثين الماضية قد شهدت قدرا كبيرا من الحديث عن نزع السلاح . وفي الواقع لا توجد لا ارادة ولا الدليل على نزع

السلح الحقيقى . بل على العكس ، فان بعض القوى تتحدث عن توازن القوى ، وعن تخصيص القوى العسكرية لكل منها فى المستقبل .

وفى هذا العام فان اطراف اتفاقية عدم انتشار الاسلحة قد اجتمعت لمراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية ، وقد كشفت ، مداولات هذا المؤتمر ، النقاب عن سياسات نزع السلح النووى اليوم . وأصبح واضحاً اليوم ان نزع السلح النووى أصبح تكتيكاً لقوى قليلة لكى تحتكر الاسلحة النووية . كل هذا يؤكد المخاوف التى أعربت عنها حكومة بلادى عند بحث اتفاقية عدم انتشار الاسلحة فى جمعيتنا . وتزداد شكوكنا لما نألى علمنا ، من أن أحد اطراف الاتفاقية هدد علانية باستخدام الاسلحة النووية ضد دولة غير نووية أخرى ، وهذا يظهر بوضوح ان بلادنا لا يمكن ان تكون آمنة وذلك لان الاسلحة النووية فى ايدى قلة ، وخاصة حينما تكون بعض هذه القلة مسؤولة عن التوترات فى العالم . ان نزع السلح ، ومواصلة التفوق العسكرى ، متشابكان . ومما يبعث على القلق ان قوى معينة قد قررت أن تضحي بنزع السلح ، وان تدخل فى منافسة من أجل القوة العسكرية . ومن سوء الحظ انه يتم ابتزاز الرغبة الاصلية لدى كثير من الدول الاعضاء فى منظمة الامم المتحدة فى تحقيق نزع سلح حقيقى ، وتحويل هذه الرغبة لتشجيع احتكار الاسلحة النووية ، وتهديد حرية واستقلال جميع الدول غير النووية .

ومن أجل تصفية الشرور الاقتصادية ، التى يبتلى بها العالم اليوم ، من الضرورى أن نقضى على الاسباب الجذرية للموقف الاقتصادى الحالى . وهذا يتطلب بالضرورة مراجعة شاملة للنظام الاقتصادى التقليدى . كان هذا هو جوهر الدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة السادسة والسابعة ، وذلك لتصفية النظام الاقتصادى العالمى ، وانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد مبني على العدالة والمساواة . ويسرنا أن نلاحظ ، فى خلال الدورتين الاستثنائيتين ، ان المجتمع الدولى قد توصل الى هذه النتيجة الحاسمة ، وهو انه من أجل تحقيق نظام اقتصادى عالمى عادل يقوم على المساواة ، من الضرورى ان ننشئ نظاماً يكفل ، من بين ما يكفل ، علاقات تجارية عادلة ، ونظام نقدى عالمى يمكن الاعتماد عليه ، وانسياب العلم والتكنولوجيا ، من أجل التنمية ، والمشاركة على قدم المساواة فى انتاج وتوزيع البضائع والخدمات . ويسر وفد بلادى أن يلاحظ ، ان الكفاح ، من أجل انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ،

قد لقي اهتماما عالميا ، ويلقى اهتماما متزايدا من جانب كثير من البلاد النامية . ونحن نلاحظ بقلق عميق انه مازالت هنالك أقلية صغيرة تهتم بالامتيازات الضيقة القصيرة النظر ، وتتجاهل المصالح الأساسية لغالبية شعوب العالم ، ولا تفهم أن التغيير المطلوب سوف يخدم مصالح المجتمع الدولي ككل ويؤمن وفد بلادى ايماننا عميقا ، بأن المجتمع الدولي قد بدأ فعلا في عملية احداث التغيير ، ويجب أن يواصل هذه الجهود على أساس الاجراءات الديمقراطية الحالية ، والتي تعكس الحقائق السياسية . وبذلك يجب أن نعبر عن الأمل في أن أولئك الذين مازالوا متخلفين في فهم التحديات الجديدة يجب أن يتحركوا بسرعة أكثر ، وذلك للالتقاء مع البقية التي تشكل الاغلبية .

ان اعتبار عام ١٩٧٥ ، عاما عالميا للمرأة مناسبة تصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للأمم المتحدة ، لكي نجدد التزامنا بمبادئ الميثاق ، بما في ذلك التأكيد على حقوق الانسان . انه عام نجد فيه ان الموضوع الاساسي هو اصلاح النظام الاقتصادى العالمى ، وعليه فان التأكيد على دور المرأة في المجتمع ، يدخل في هذا الاطار .

نحن نؤمن بالاستراتيجية التي وضعت في المكسيك ، التي تهدف الى احداث تغيير ثورى في وضع المرأة ، ومن أجل اشراك النساء في جميع أنشطة الانسانية ، وسوف يتم تسهيل ذلك عن طريق الوعي الاقتصادى والسياسي في وقتنا الحاضر .

مع مرور الوقت ، تتضح أهمية الثقة في منظمة الامم المتحدة ، والاستخدام الصحيح لهذه المنظمة . ان أثر تراكم الخبرة يضيف تأكيد الثقة في وحدة العالم ، ولا يمكن أن يعيش أعضاؤه في عزلة أو منفردين . ان الامم المتحدة مازالت - كما كانت في الماضي - تمثل عجلة القيادة التي توجه تقدم الانسان نحو أمنه ورفاهيته وسعادته .

ولا نود أن نعتقد بأن المستفيدين من الأساليب البالية ، التي تسعى الأمم المتحدة إلى الغائها ، يفكرون في أن يستخذموا الأمم المتحدة من أجل استمرار تلك الأساليب ، ولقد شهدنا في العديد من المناسبات الحديثة ، أنه عندما صمدت الأمم المتحدة من أجل الدفاع عن مبادئ الميثاق وأظهرت تقدماً كمؤسسة ديموقراطية حقا ، أن بعض الأعضاء قد أصيبوا بخيبة أمل ، فـ في هذه المنظمة ، تبعث على الدهشة . ومن المهم لبعض الدول أن تفهم أن منظمة الأمم المتحدة ليست قاعة درس للاملاء . ان مانشده في الأمم المتحدة اليوم هو ثمرة جهود أولئك الذين وقعوا الميثاق ، وانعكاس لاتجاه تشابك المصالح في الشؤون الدولية .

ان الخلافات في الآراء لا يجب ان تؤدي الى مواقف منازعات لا يمكن التوفيق بينها . ان التنوع يجب أن يستغل لاثراء المداولات ، وان يؤدي بها الى نتائج ذكية ، وان كل عضويتها معـه بخبرات فريدة يجب ان تؤخذ في الاعتبار ، اذا كنا نريد ان نهتم بمصالح العالم بأسره . ولكن أن يحاول أي شخص أن يفرض نفسه على الأمم المتحدة كقائد للآخرين ، انما يكتل المعارضة الدولية ضده .

لذلك نأمل ان يضع كل عضو مصلحة العالم نصب عينيه ، ويقبل مبدأ المساواة بين الأعضاء ، ويكرس نفسه من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للأمم المتحدة .

هذه هي بعض الأفكار التي يجب ان توضع جميعها نصب أعيننا ونحن نحتفل بالذكـرى السنوية الثلاثين للأمم المتحدة .

السيد كاجالانجيل (تركيا) (الكلمة بالفرنسية) : في بداية هذه الـدورة

الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فاننا نلقي نظرة بشيء من الارتياح على الفترة التي مضت منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، واننا نلاحظ بالفعل ان هناك تطورات ايجابية تحدثت معالمها نحو تسوية المشاكل الهامة التي كانت موضع اهتمامنا ، في العام الماضي ، واننا لندرك ايضا ، ان تعقد المسائل التي يتعين علينا حلها على الصعيد الدولي ، انما يجبرنا ، اكثر من أي وقت مضى ، على ان نشا بر على الجهود التي يتعين علينا ان نبذلها لايجاد عالم أكثر عدالة ، وأكثر استقرارا ، وأكثر رفاهية ، وأكثر اتحادا . ولقد وصلنا الى مرحلة في مجـال تنمية العلاقات الدولية ، حيث نجد أن هناك تكافلا متزايدا بين الأمم ، يتطلب منا تفهما متبادلا

متزايدا ، وتعاوننا أكثر قوة ، وروحا من الانسجام والتفاهم . ويمكننا أيضا ان نعرب عن ارتياحنا ، لأنه في هذه المرحلة الهامة من مراحل أعمالنا ، قد انتخبنا للرئاسة السيد رئيس وزراء ، ووزير خارجية لكسمبرغ ، السيد جاستون ثورن . ذلك ان الصفات الهائلة لرئيسنا معروفة لنا جميعا ، فهو يمثل بلدا مؤثرا في ساحة الأحداث الدولية بسياسته الايجابية . لقد لعب السيد جاستون ثورن دورا فعالا وهاما في كثير من الاجتماعات الدولية التي شارك فيها بحكمته ومهارته ، وكفاءته ، ان ادارته المستتيرة ، سوف تسمح لدورتنا الثلاثين بأن تتوصل الى حلول سليمة ومرضية للمشاكل التي يتعين علينا ان نتناولها بالبحث . وانني اود بهذه المناسبة ان اقول ، اننا نحترق بذكرى المناقشات الهامة اثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وهي مرتبطة بالشخصية الباهرة للسيد وزير خارجية الجزائر ، ان كان على هذه الدورة ان تتناول بحث المسائل الدولية ذات الأهمية القصوى التي تتطلب اتخاذ قرارات عاجلة ، وان الطاقة والحكمة التي اتسم بها السيد عبد العزيز بوتفليقة ، قد مكنته من السيطرة على المناقشات الصعبة . وانه لمـنـ واجبي ان اتقدم له بتقدير حكومتي ، وأن أتقدم له بشكري شخصيا ، بصفته زميلا ، يمثل بلدا تربطه ببلدي علاقات عديدة .

كما أن من واجبي أيضا ان أشيد بالجهود التي لا تكل ، والتي يبذلها السكرتير العام للأمم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم في ممارسته لمهامه الصعبة ، وذلك حتى يسمع بطريقة أفضل صوت الأمم المتحدة في مختلف مجالات الحياة الدولية ؛ لقد وجدنا فيه دعما قويا لمنظمتنا ، وان صفاته الشخصية الهائلة ، وقدرته على التحرك بمهارة ، وحكمته واخلاصه لقضية منظمتنا ، انما هي صفات تسمح له بأن يقوم بفاعلية كاملة ، بالمهمة الصعبة التي ألقيناها على عاتقه . وانني أود أن أعبر له هنا عن تقديرنا ، وعن امتناننا .

ولقد اتاحت لنا ، أثناء هذه الدورة ، السعادة البالغة ، ونحن نستقبل في منظمتنا ثلاث دول جديدة وهي ، الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وموزامبيق . وانني في الوقت الذي حصلت فيه هذه الدول الجديدة على استقلالها ، واحتلت مكانها في هذا المحفل الدولي ، أود ان أعبر هنا عن ايماني الراسخ بأنها سوف تساهم في نشاطاتنا مساهمة قيمة . واننا لنعرب ايضا عن سعادتنا لحصول جزر الكومور ، وبابوا غينيا الجديدة ، على

استقلالهما . اننا نحبي هذه الشعوب التي انضمت مؤخرا للمجتمع الدولي ، وان قبولها فـي منظمة الأمم المتحدة ، سوف يشكل مرحلة جديدة هامة على طريق العالمية .

لقد تمت بالفعل خلال السنة التي انتهت ، تطورات يمكن ان تسفر عن نتائج طيبة جدا فيما يتعلق بالحفاظ على السلام ودعمه . وفيما يتعلق بايجاد التعاون الأوثق والبناء بين جميع بلاد العالم ، فان انتهاء أعمال مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي ، وتكريس النتائج التي توصل اليها هذا المؤتمر أثناء اجتماع رؤساء الحكومات الأوروبية في هلسنكي ، انما يشكل حدثا ذا أهمية تاريخية الى الحد الذي يعكس الارادة المخلصة التي عبرت عنها جميع الدول الأوروبية في الالتزام في علاقاتها بمقاييس في السلوك ، منبثقة عن الظروف الخاصة المحيطة بالانفراج .

وان تلك المقاييس في السلوك التي تحدت في الاعلان النهائي لمؤتمر هلسنكي ، لا تتسم في الواقع بطابع الالتزام القانوني . فهذا الاعلان النهائي ، انما يشكل تعهدا ذاتيا طابع سياسي واخلاقي ، له في رأينا نفس الأهمية ، وينبغي أن تكون له في ظل الظروف السياسية الراهنة قوته الذاتية في الاقتناع والعمل به . ويجب على ان ألا حظ هنا ، أن الأمر يتعلق بتعهد صعب ، حيث أنه يختص بتعهد شامل يغطي كافة مظاهر العلاقات الدولية . وان الحكومة التركية ، تود أن تعبر هنا عن أطمها ، وعن ايمانها ، بأن جميع البلاد المشتركة ، ان تدرك أهمية هذه الوثيقة ، وان تدرك انها سوف تكتسب قيمتها الحقيقية وفعاليتها الحقيقية اذا ما احترم الجميع المبادئ الواردة في الاعلان النهائي ، سوف تلتزم — باحترام هذه المبادئ — بتأكيد دعم الانفراج في اوربا .

وتعتبر حكومتى ان نتائج ومتطلبات هذا المؤتمر ، وان توقيع الاعلان النهائي لهلسنكي ، لا يمكن ان يظل حكرا على اوربا او محصورا فيها . فمنذ بداية اعمال مؤتمر الأمن والتعاون في اوربا ، كانت بلادى قد ركزت بتأكيد ، وبالاتفاق التام مع رغبات غالبية البلاد المطلة على البحر الأبيض — من غير البلاد الأوروبية — على انه لا يمكن ان نعزل بعض المشاكل السياسية والاقتصادية المتعلقة بأوربا عن المشاكل المتعلقة بمنطقة حوض البحر الابيض المتوسط بصفة عامة . كما ان بلادى كانت قد أيدت ، منذ البداية ، وجهة النظر القائمة ، بأن الانفراج كل لا يتجزأ ، وأنه لا يمكن أن يوجد منعزلا في قارة واحدة ، ان لم يمكن الحفاظ عليه في القارات الأخرى . ولقد أصبح ضروريا في اعتقادى ، بعد أن تم التوقيع على الاعلان النهائي ، أن نلفت الأنظار الى معناه ، وبصفة عامة الى أبعاده ، التي تذهب الى ما وراء حدود القارة الأوروبية . والواقع ان وجود السيد الأمين العام للأمم المتحدة في هلسنكي ، كان فعلا ، بمثابة رمز لانسجام القائم بين المبادئ الواردة في المؤتمر ، والأهداف التي تسعى الأمم المتحدة الى تحقيقها .

ومن الطبيعي بالنسبة لتركيا ، التي تحتل موقعا جغرافيا سياسيا في ملتقى قارتين ، أن تؤكد هذه المتطلبات العالمية للانفراج في اوربا . ان بلادى ، بالنظر لهذا الوضع الجغرافي السياسي الخاص ، انما تعتبر مضطرة في ظل الأوضاع السياسية المرتبطة بالانفراج ، أن تلعب دورا صعبا وهاما في نفس الوقت . ويمكنني ان أوكد ان تركيا ، انما تدرك تماما ، الواجبات التي تقع على عاتقها ، وذلك نظرا لوضعها الخاص فيما يتعلق بالاحتفاظ بالانفراج وبدعمه . وهي تسعى جاهدة في سياستها الخارجية الى تحقيق هذا الهدف .

وقد اعتبرت تركيا ، من ناحية اخرى ، ان من اول واجباتها ، ان تدعم الانفراج في المنطقة التي تقيم فيها . وتحقيقا لهذا الهدف ، فانها تنتهج سياسة ايجابية للتعاون الودى مع جميع جيرانها في اوروبا الشرقية ، وجيرانها في الشرق ، اى ايران وباكستان والبلاد العربية في الشرق الاوسط . فان لتركيا مع هذه البلاد علاقات وثيقة وودية ، تركز على التقاليد المشتركة ، وعلى الروابط التاريخية والثقافية . ومن جهة اخرى ، فان تركيا تؤيد صادقة ، على ساحة الاحداث الدولية ، كافة المبادرات التي تسعى الى توثيق الروابط السياسية والاقتصادية بين الدول في مختلف مناطق العالم ، ان انها تدرك ان هذه البلاد اصبحت في ظل الظروف الراهنة متكافئة تكافلا وشيقا .

وما من شك في ان الانفراج السياسي يجب ان يدعم بتدابير ملائمة في مجال الأمن ، وذلك بهدف الحد تدريجيا من مخاطر الصراع والمواجهة العسكرية . ومن هذه الزاوية ، فان حكومة بلادى تشارك في المفاوضات حول الحد المتبادل للقوات المسلحة وللأسلحة في اوروبا . وان حكومة تركيا سوف تؤيد في الاطار الاكثر شمولاً لنزع السلاح العالمي ، اى اجراء يشكل تقدماً حقيقياً بشأن الهدف النهائي لنزع السلاح الكامل تحت رقابة فعالة . وان حكومتى تعتبر أن تحقيق نزع السلاح الشامل ، انما هو شئ ممكن ، وانه يمكن ان يتحقق على مراحل ، بشرط الابقاء على التوازن بين القوات ، وان تتخذ الاجراءات الملائمة للرقابة ، وان تقبل وتطبق في كل مرحلة على حدة . ان مثل هذه النظرة الواقعية ، سوف تسمح دون شك للشعوب في رأينا ، بأن تبدأ في ان تلزم نفسها بطريقة فعالة بالخفض التدريجي للنفقات العسكرية ، مما يحرر موارد مالية ضخمة ، يمكن ان تخصص للانماء الاقتصادى في البلاد النامية .

واسمحوا لي بهذه المناسبة ، ان ابرعن رأينا ، باننا نعتبر ان المبادرة التي أقدم عليها الاتحاد السوفياتي ، فيما يتعلق بابرام معاهدة بشأن الحظر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية ، فكرة جديدة بالانتباه العميق . واننا نعتبر ان تحقيق هذا الهدف ، الذى تتطلع اليه البشرية منذ سنوات طويلة ، يمكن ان يشكل مرحلة هامة على الطريق نحو نزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة فعالة . وفي ظل هذه الروح ، فاننا نستقبل باهتمام ، المبادرة التي أقدم عليها الاتحاد السوفياتي .

ان الظروف الخاصة جدا ، التي تسود العالم الذي نعيش فيه ، انما تتطلب تعاونا وثيقا يقوم على مفهوم جديد للحقوق والواجبات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، بحيث يتم هذا التعاون اليوم بين البلاد الصناعية وبين البلاد النامية . ان الأحداث التي طرأت خلال الأعوام الماضية ، قد أوضحت تماما ، مدى تكافل الأمم في المجال السياسي ، وفي مجـال العلاقات الاقتصادية على حد سواء . وانه يجب ان تحدد بدقة المبادئ التي يجب أن تسود النظام الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك ضمانا لتنمية اقتصادية سريعة في البلاد التي ازدادت فقرا ، وسوف يسمح ذلك بالتالي ، بالحد تدريجيا من المهوة المشيرة للقلق ، التي تفرق بينها وبين البلاد الصناعية . ان حل هذه المشكلة ، انما يشكل في اعتقاد حكومة تركيا ، ضرورة سياسية ، وواجبا أخلاقيا في نفس الوقت .

ان تركيا ، وهي بلد من البلاد النامية ، قد انضمت لجميع المبادرات التي اتخذت في هذا الطريق خلال الاعوام الماضية . وفي خلال انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة أتيحت لي الفرصة لكي أعبر عن وجهات نظر بلادى ، فيما يتعلق بالوضع الحالية ، والاحتمالات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الدولية . وهناك روح جديدة قد انبثقت خلال الدورة الاستثنائية عند مناقشة هذه المشكلة الحيوية من زاوية جديدة ، في اطار الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع البلاد بطريقة ايجابية . ان الهدف الذى نسعى اليه هو ايجاد نظام اقتصادى سليم وعادل ، والعمل على تضيق الهوة الاقتصادية بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية ، والعمل على زيادة رفاهية الشعوب . وانني أود أن أنتهز هذه الفرصة ، كي أؤكد أن تركيا تشارك وجهات نظر جميع البلاد النامية حول هذه المشكلة ، وأنها تعتبر ، أن القرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية السابعة ، خطوة هامة نحو تحقيق التعاون الدولي على مستوى عال . ويحدونا الأمل فسي أن تسود نفس روح التصالح والتفاهم المتبادلين عند تطبيق هذه القرارات . وانني أود أن أكرر هنا تأكيدنا بأننا سوف نشابر على الجهود التي نبذلها ، حتى يمكن للامم الغنية ، والامم الفقيرة أن تتفاهم فيما بينها حول المصالح المشتركة ، وحول الخطوط العامة للحل البناء على الصعيد العالمي .

ان اعلان عام ١٩٧٥ كعام دولي للمرأة ، انما يشكل ، دون شك ، حدثا هاما في اطار الجهود التي تبذلها منظماتنا ، في الاهتمام بمشاكل عصرنا الحاضر . ومن الحقيقي فعلا ، أنه لا يمكننا حتى الآن ، أن نؤكد أن النساء — وذلك على الرغم من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت حتى الآن — يتمتعن بنفس حقوق وامكانيات الرجال . وان تركيا لتعتقد صادقة ، أنه من الضروري ، أن تطبق هذه الاجراءات ، على وجه العجلة ، ضمانا للتحسن السريع في حقوق المرأة في العالم . ويحق لنا أن نعتقد أن مؤتمر المكسيك انما يشكل خطوة هامة وواقعية فسي هذا الاتجاه .

ونظرا لأهمية المؤتمر الثالث لقانون البحار ، فاني أود أن أقول عنه بضع كلمات . ان هذا المؤتمر عقد دورته الثالثة في مدينة جنيف خلال ربيع هذا العام ، واستأنف أعماله التي بدأت في كاراكاس . ان مفاوضات مؤتمر جنيف قد أسفرت عن مناقشة أكثر عمقا حول مختلف وجهات نظر بلادنا

في المسائل العديدة والمعقدة التي يجب على قانون البحار الجديد أن يحلها . وقد يكون من المفيد ، في هذا الشأن ، أن نؤكد بعض المبادئ التي يجب أن نستوحي منها مناقشاتنا في المرحلة المقبلة ، اذا ما أردنا أن تؤدي هذه المحادثات الى حلول قيّمة ، واذا ما أردنا أن يركز قانون البحار الجديد على أسس قوية ، فيتعين علينا بالفعل أن نأخذ في اعتبارنا أن الجغرافيا ، التي تحكم الكرة الأرضية ، لم توضع بالمسطرة وفقا لنظام هندسي منظم ، لأنها تتخذ في بعض المناطق المختلفة في الكرة الأرضية أشكالاً محيرة . ان هذه الخلافات تقترب بتنوع يرجع الى اختلاف البيئة السياسية ، والجغرافية ، والتقاليد التاريخية . ان المشكلة التي تواجهنا ان - هي بصفة خاصة - مشكلة تحديد المفاهيم التي سوف تسمح بأن نكيف وأن نضبط المبادئ الهامة لقانون البحار الجديد ، الذي نسمى لايجاده ، بحيث يتكيف مع تنوع العوامل الجغرافية . ان أية نظرية هندسية للمشاكل المعقدة الناتجة عن هذا التنوع ، قد لا تكون واقعية ، بل انها سوف تميح أبعاد المشكلة . بدلا من أن توجد حلولاً للمشاكل الجديدة لقانون البحار ، وان مثل هذا الموقف قد يكون من شأنه أن يوجد خلافات ومشاكل جديدة .

خلال هذا العام وقعت أحداث سياسية هامة في منطقة جنوب شرقي آسيا . وان حكومتي قد استقبلت بارتياح انتهاء الصراع في الهند الصينية الذي أدى لمعاناة شعوب هذه المنطقة . واننا نعرب هنا عن أملنا ، وعن ايماننا ، أنه في ظل الجو السياسي الجديد ، سيتمكن لجميع دول جنوب شرقي القارة الاسيوية ، التي لها مشاكل مشتركة في التنمية الاقتصادية ، أن تقيم وتدعم في هذه المنطقة الهامة ، علاقات التعاون الايجابي ، وتسعى بالتالي الى المحافظة على السلام والاستقرار اللازمين لتقدم شعوب المنطقة .

لقد رحبنا ، بمزيد من التأثر ، أثناء الدورة التاسعة والعشرين لجمعيةنا بالقرار التاريخي الذي اتخذته البرتغال بأن تعيد لمستعمراتها استقلالها . ان هذا القرار قد سمح لنا بأن نجتاز مرحلة هامة في الكفاح من أجل تحرير الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية ، التي استمرت طوال الثلاثين عاما الماضية . واذا كان الحصول على الاستقلال لم يتحقق في كثير من الاحيان بالطريقة التي نرغبها ، فان ذلك يرجع الى الصعاب ، والى المشاكل التي تظهر بطريقة حتمية في فترة تطور الدول الجديدة .

والواقع أن تحرير المستعمرات البرتغالية القديمة ، إنما يرجع الى تعقد ، والى صعوبة السياسة الاستعمارية العنصرية لقادة جنوب أفريقيا وروديسيا . انني أمثل بلدا يعترض على أى شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية والعنصرية ، ولا يزال بلدى يؤيد تأييدا حازما حركات التحرر التي تناضل من أجل استقلال بلادها ، وبصفتي هذه ، أود أن أؤكد أن حكومتي تعتقد أنه لم يصبح في الامكان ، أن نؤجل هذا بعد التقدم التاريخي للشعوب نحو التحرر من السيطرة الاستعمارية - وذلك باتخاذ اجراءات جزئية - حيث أنه أصبح من الضروري اتخاذ قرارات نهائية .

ان حكومة الجمهورية التركية تتابع باهتمام بالغ التطورات الخاصة بأزمة الشرق الاوسط . وان تصرفنا الذى ظل لا يتغير تجاه الصراع في الشرق الاوسط يرتكز على الايمان الراسخ بأن اكتساب الاراضي بالقوة لا يمكن ان يقبل او يسمح به . كما يجب الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وان بلادى كانت من بين البلاد التي طلبت خلال الدورة الماضية للامم المتحدة أن يحصل ممثلو الشعب الفلسطيني على حق سماع صوتهم امام هذه الجمعية . واننا نعتبر ان الحل النهائي للصراع في الشرق الاوسط يرتكز على انسحاب القوات الاجنبية من الاراضي العربية المحتلة بالقوة . والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة وطنية ، وان حكومة بلادى ترحب بأي تقدم يتحقق نحو هذا الهدف النهائي .

انني اود ان اشير هنا باختصار الى موضوع قبرص . ان هذه المشكلة كانت موضعاً للمناقشة خلال العام الماضي داخل الجمعية العامة التي اتخذت القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي يوصي الجالية التركية ، والجالية اليونانية في الجزيرة ، بالمضي قدماً في المفاوضة سعياً للحل . وبعد ذلك قام سكرتير عام الامم المتحدة بمهمة المساعي الحميدة . وفي اطار هذا الاجراء ، اجتمع ممثلو الجاليتين التركية واليونانية في اربعة اجتماعات متتالية ، ومع انهم لم يتوصلوا حتى الآن الى اتفاق حول جميع البنود التي يمكنهم تسويتها ، الا انهما سجلتا التقاء وجهات نظرهما حول بعض الواجهات الاساسية للمشكلة ، وتسوية بعض المسائل الانسانية المتعلقة بالجاليتين ، وفي ظل هذه الظروف ، اود ان اشيد بالسيد سكرتير عام الامم المتحدة للجهود التي لا تكل ، والتي بذلها في سعيه للتقريب بين مواقف الطرفين ، واشيد بالحكمة والصبر والمهارة التي يبذلها عند القيام برسالته الصعبة والدقيقة .

ان العديد من المتحدثين الذين سبقوني قد ركزوا حول ضرورة الاستمرار في المناقشات بين الجاليتين في قبرص ، وانني اؤيد تماماً وجهات النظر هذه ، واني لعلني ثقة بالفعل ان الاجراء المتبع حالياً ، انما هو الطريق الوحيد الكفيل بأن يؤدي الى تسوية الصراع . وفيما يتعلق بجوهر المشكلة ، فان الحكومة التركية تعتبر ان اى حل للمشكلة يجب ان يرتكز على الاعتبارات التالية .

اولا ، ان الجاليتين تقومان حاليا بالتفاوض على قدم المساواة ، وذلك بموجب القـرارات المتخذة في الامم المتحدة ، وان اية محاولة للاساءة الى هذه المساواة ، واية مناورة تهدف الى بث التشكيك لا يمكن الا ان تجعل استمرار المفاوضات مستحيلا .

ثانيا ، ان المرحلة الاخيرة في الصراع القبرصي ، انما تستقي مصادرها من انقلاب عسكري من الخارج ، يهدف الى انتهاء استقلال الجزيرة ، وان اي حل مقبل لهذه المشكلة يجب ان يركز على احترام الاستقلال والسلامة الاقليمية لسيادة قبرص . ان دولة قبرص يجب ان تتمكن من انتهاج سياسة عدم الانحياز ، التي تتمشى بطريقة افضل ومصالح الجاليتين ، والتي من شأنها ان تساهم في ايجاد السلام والاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط .

ثالثا ، ان دستور الجزيرة يجب ان ينص على انشاء اتحاد فدرالي ذي منطقتين ، والقواعد والاجراءات التي تأخذ في اعتبارها العوامل الاقتصادية في الجزيرة وبنيان احتياجات كل من الطائفتين ، وكذلك ضرورة ضمان التعاون القائم على الامان وعلى الثقة المتبادلتين .

رابعا ، يتعين على الجاليتين ان تشتركا في الحكومة الفدرالية على قدم المساواة ، وان المؤسسات الفدرالية يجب ان تزود بالامكانيات التي تسمح لها بأن تحمي احترام الدستور ، وان تضمن المساواة السياسية والاقتصادية بين الجاليتين .

وفور امكن ايجاد الحل الذي يعكس المبادئ التي اشترت اليها ، فان تركيا سوف تبدأ في سحب القوات العسكرية التي اضطرت لارسالها الى قبرص ، وذلك وفقا لالتزاماتها التعاقدية لمواجهة خطر وشيك ضد استقلال الجزيرة ، وخطريته على حياة الجالية التركية . وان تركيا بالقدرة الذي يسمح بتوفير الامن لقواتها ، قد بدأت في الحد بطريقة ملموسة من القوات التركية الموجودة في الجزيرة . ويمكن للجمعية العامة ان تكون على ثقة من ان تركيا في السياسة التي تنتهجها تجاه مشكلة قبرص ، لن تستوحي تصرفاتها الا من رغبتها الصادقة في ان تساهم في ايجاد الحل العادل والمتزن ، وفي حماية السلام في منطقتنا في ظل احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

السيد شافان (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : انه لمن دواعي الشرف والسرور بالنيابة عن وفد بلادي وبالاصاله عن نفسي ان نقدم لكم - السيد رئيس الوزراء - تهنئتنا الحارة،

وأطيب تمنياتنا لانتخابكم رئيسا للدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة ، لقد توليتم هذا المنصب السامي في مرحلة هامة من تاريخ هذه المنظمة الدولية ، ونحن في نقطة تحول في السنة الثلاثين من عمرها ، ونحن سعيدو الحظ حقا لكي نستفيد من قدرتكم البارزة ، وخبرتكم الواسعة ، وديناميكتكم في توجيه مداولاتنا اثناء هذه الدورة الهامة . ان انتخابكم ايضا هو تحية لبلدكم ولشعبها ، ولسياسة التعاون والمصالحة التقليدية ، واؤكد لكم التأييد الكامل من وفد بلادي في توليكم مسؤوليتكم الهامة . ان سلفكم الممتاز سعادة بوتفليقة وزير خارجية الجزائر الذي سوف نذكره فترة طويلة لادارته القديرة للدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، والمنجزات البناءة للدورة الاستثنائية السابعة والذي تحت قيادته تمكنا من انجاز الاشياء الكثيرة القيمة التي ستدوم فترة طويلة . ونود ان نعبر للسكرتير العام السيد فالدهايم عن امتناننا لنشاطه الذي لا يتوقف ، واخلاصه الكامل لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان رأيه الحكيم ومشاربته الهادئة في لفت الانتباه الى المشكلات الاساسية التي تواجه البشرية قد رفعت من مكانة الامم المتحدة ، ونحن نقدم له تأييدنا المستمر .

ان أى شخص يتشرف بالحديث ، من فوق هذه المنصة ، الى الجمعية العامة ، يجب أن يدرك تماما الشعور بالمسؤولية الخاصة ، لأن الأمم المتحدة ، هي أداة لتحديد مصير البشر . ان كيفية ممارستنا لهذه المسؤولية تتوقف على ادراكنا لمهمتنا المشتركة ، وعزمنا على تنفيذ قراراتنا . ان مهمتنا ، كما أعرب عن ذلك ميثاق منظماتنا ، هي ضمان السلام والعدالة لكافة البشر . ان واجبنا ازاء شعوب كل الأمم ، وهدفنا هو أن نقيم عالما واحدا ، مبنيا على السلام والتعاون ، وليس تقسيم هذا العالم الى ثلاثة عوالم أو أكثر ، تفرق بينها المنازعات ، وعدم المساواة . ان الوعي المتزايد للتكافل بين الشعوب وبين الأمم ، وادراك كل منها واستجابته للاحتياجات الأساسية والأمني المشروعة للآخرين ، يشكل البداية التي تنطوى على الأمل في الدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة .

منذ ثلاثة عقود مضت ، تصور آباءؤنا المؤسسون لهذه المنظمة انها وسيلة للتنسيق بين آراء وأعمال الدول ، في جهد مشترك ، " لكي ننقذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب " و " لكي ندفع بالرفق الاجتماعي قدما ، وان نرفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية " . ان عالما مليئا بالمرارة قسمته الحرب المدمرة قد أصبح الآن مواجهات عدائية بسبب الأحلاف العسكرية المتعارضة . كما هددت الحرب الباردة بتحطيم الآمال التي كانت واردة في الميثاق . ان عددا كبيرا من الناس ، قد عاش تحت نير الاستعمار حتى تحرر من السيطرة الأجنبية .

لقد تمت تصفية امبراطوريات قديمة ، وانتهى الحكم الاستعماري في كثير من اجزاء العالم ، تعبيرا عن انتصار قوى التحرر القومي . وقد أسهمت الأمم المتحدة في الاسراع بهذه العملية . ان أكثر من نصف الوفود الحاضرة هنا ، تمثل بلادا تحررت من الحكم الاستعماري . وقد تابعنا ، بارتياح عميق ، المنظمة وهي تقترب باضطراب نحو تحقيق هدفها ، وهو عالمية التمثيل . ويسعدنا أن نرحب بيننا هذا العام بوفود من الدول ذات السيادة ، موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب . ونحن واثقون من أن مشاركتها في عملنا ، ستضيف الى المنظمة قوة . ونتطلع الى الترحيب ببابوا غينيا الجديدة ، في المستقبل القريب .

ان أمامنا جدول أعمال مثقل بالموضوعات ، يوضح المشكلات الأساسية التي تواجه العالم اليوم ، وقد بقي بعضها في جدول الأعمال السنة تلو الأخرى ، دليلا على تعقدها وتشابكها ،

والبعض الآخر جديد نسبيا ، وهذا دليل على تزايد ادراكنا لعالم يتغير بسرعة . وليس قصدي ، في هذه المناسبة ، أن أعبر عن آرائنا حول كل هذه المشكلات . وسوف تتاح لوفد بلادى الفرصة لتوضيح آرائنا فيها أثناء هذه الدورة . ولا شك أن عرض هذه المشكلات العالمية علينا ، دليل على حقيقة التكافل بين الأمم وبين الشعوب ، وادراك بأن الأمم المتحدة تشكل المحفل الملائم لحلها ، عن طريق جهودنا المشتركة . ان مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة ، ليس كافيا في حد ذاته . ووفقا لما قاله الأمين العام في تقريره :

” يجب أن نتقدم الآن من التداول الى العمل ، من المواجهة الى التعاون ، ومن الولاء لمبادئ الأمم المتحدة . الذى تم الاعراب عنه ببلاغه ، الى المهمة الأكثر صعوبة وهي أن نجعل هذه المبادئ حقيقة واقعة ” (A/10001/Add.1.P.22) .

ان كثيرا من الأمم التي حصلت على استقلالها حديثا في العالم ، بما في ذلك بلدى ، قد رفضت مفهوم الحرب الباردة ، واختارت طريق عدم الانحياز والتعايش السلمي . واليوم هناك تفهم وقبول لسياسة عدم الانحياز وجدواها وأهميتها ، وقد عملت البلاد غير المنحازة في الأمم المتحدة دوما ، لاضفاء صبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية . ولكي ننتقل ، من المواجهة والجمود ، الى الميادين الجديدة للتعاون ، فان وزراء خارجية البلاد غير المنحازة ، الذين اجتمعوا في ليما في الشهر الماضي ، قد تعهدوا من جديد بمواصلة جهودهم من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد مبني على العدالة والمساواة .

ان الحفاظ على السلام ، يجب أن يكون هدفنا الأول ، والمشكلات المتعلقة به — هذا الموضوع يجب أن تشغل بالنا ، ونحن ندرك طابعها الملح . ان السلام يسود اليوم الهند الصينية ، بعد سنوات عديدة من الحرب ، وهذا من دواعي السرور العظيم لنا جميعا ، ومع ذلك ، فان التراث الماضي ، يبدوا أنه يحجب رؤية البعض . ان رفض مجلس الأمن لطلبي جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية ، الانضمام الى الأمم المتحدة ، يضاف الى السجل الحزين للقصور الذاتي للأمم المتحدة بشأن فيتنام . وليس هنالك من شك في شرعية طلبهما الحصول على عضوية المنظمة ، وكان يجب أن نرحب بهما في هذه المنظمة ، حتى نستفيد من تعاونهما . وسوف يفعل المجتمع الدولي كل ما يستطيع ، لكي تلتئم جراح الحرب ، ويساعد في

اعادة تعمير الاقتصاديات المدمرة لبلاد الهند الصينية . والهند راغبة ، وعلى استعداد لكي تسهم في هذا الجهد .

ان الموقف في الشرق الأوسط ما زال حرجا ، ولا يمكن أن يكون هنالك سلام دائم في هذا الاقليم ، ما لم تتخلى اسرائيل عن جميع الأراضي العربية ، التي احتلتها بالعدوان ، وما لم يستعد الشعب العربي في فلسطين حقوقه القومية . وفي الوقت ذاته ، فقد أمكن الوصول الى اتفاقية بين مصر واسرائيل لا انسحاب محدود لاسرائيل من سيناء ، وهذا تطور هام ، وايجابي ، بشرط أن يسهم في اقلال من التوترات في تلك المنطقة ، وأن يؤدي الى الحل العاجل للمشكلة الأساسية . ومع كل ، فان موقف اسرائيل القائم على الخطرسة ، والمعوق ، وتلقيها لعدد كبير من العتاد والأسلحة الحربية المتقدمة ، يثير القلق الخطير . وهناك واجب واضح على الأمم المتحدة ، وفقا لحكام الميثاق ، والقرارات الصادرة من مجلس الأمن والمتصلة بالموضوع ، أن ترتاد جميع الطرق المتاحة لها لضمان استبعاد الوجود الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة . وواجب علينا أيضا أن نواصل جهودنا لكي نستعيد لشعب فلسطين حقه القومي . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأن وحدة البلاد العربية ، بالاضافة الى استمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي ، سوف يمكنها من استعادة الأراضي التي فقدتها ، ويضمن استعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

وكذلك في قبرص ما يزال هنالك جمود مضطرب ، يمكن أن يهدد استمراره ، السلام ووحدة أراضي ذلك البلد . ان استمرار تجاهل الأسباب الأساسية للخلافات بين الطائفتين قد أدى الى تدخلات خارجية ، وتقسيم الجزيرة أدى الى أن يترك الآلاف ديارهم بحثا عن الأمن . وفي الدورة التاسعة والعشرين وافقنا بالاجماع على قرار ينشئ اطارا متفقا عليه لا انسحاب جميع القوات الأجنبية من الجزيرة وتسوية المشكلات بين الطائفتين . ولكن التقدم في تنفيذ هذا القرار كان بطيئا ، بالرغم من أن قادة الطائفتين اجروا محادثات تحت رعاية الأمين العام . ان توفر النية الحسنة ، وحسن الحكم على الأمور ، يمكنان من حل المشكلة بما يرضي الطرفين ، دون المساس باستقلال وسيادة ، ووحدة وسلامة أراضي قبرص وعدم انحيازها ولدينا كل الثقة في أن الأمين العام ، سوف يثابر على بذل الجهود للجمع بين الطائفتين سعيا وراء حلول مقبولة منهما .

× تولى الرئاسة السيد دي لا فلورفالي (بيرو) نائب الرئيس

A/PV.2364

78-80

ان استمرار الأحلاف العسكرية المتعددة الأطراف التي تولدت عن الخصومة بين القوى العظمى ، وادخال كميات كبيرة من العتاد الحربي في بلاد تنتمي الى هذه الأحلاف ، هو مصدر لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار في منطقة المحيط الهندي . ان توسيع قاعدة ديبجو جارشيا خلافا للرغبات التي اعلن عنها من جانب الدول الساحلية للمحيط الهندي ، مبعث للقلق الخطر ، واننا نحث الدول العظمى والدول البحرية الكبرى الاخرى ، على ان تحترم المحيط الهندي كمنطقة سلام ، وفقا للاعلان الذي وافقت عليه الامم المتحدة في عام ١٩٧١ . كذلك فاننا ندعو الى التصفية السريعة للأحلاف العسكرية التي تكونت في اطار الخصومة بين القوى العظمى ، وتصفية القواعد العسكرية الاجنبية التي أنشئت في هذا الاطار .

وسنواصل بذل كل الجهود لدعم صداقتنا وتفاهمنا مع بلاد اقليمنا . والهند على استعداد ، في حدود امكانياتها ، للمساهمة في تنمية اقليمنا عن طريق روابط تجارية واقتصادية أوثق ، وقد واصلنا تطبيق اتفاقية سيملا . روحا ونصا . ويحدونا الأمل العظيم ، اننا سوف نتمكن من أن نحقق في المستقبل القريب اهداف السلام والتعاون بين الدول في شبه القارة .

ان تصفية الاستعمار في الامبراطورية البرتغالية ، قد تقدم بسرعة تدعو الى الثناء ، ونحن نفرح للنجاح المرموق الذي حققته حركات التحرير القومية ، ومع ذلك فان عملية التحرير القومي لم تستكمل بعد ، ويجب ان نهتم بالمشكلات في المناطق الباقية التي مازالت شعوبها تعيش تحت السيطرة الاستعمارية الاجنبية .

ان المراحل التي مرت بها انجولا من اجل حصولها على الاستقلال ، اتسمت بالمصادمات العنيفة بين حركات التحرير ، وقد تابعنا هذه التطورات بقلق ، لأنه في التحليل النهائي فان شعب انجولا هو الذي سيكون ضحية للصراع بين الاحزاب السياسية . ونأمل ان تتمكن منظمة الوحدة الافريقية من ان تقيم السلام والتعاون بين حركات التحرير المختلفة .

وفي جنوب افريقيا لم نقرب اطلاقا من ايجاد حل للمشكلة الثلاثية ، ألا وهي ضممان الاستقلال لناميبيا ، وضمان حكم الغالبية في زمبابوي ، والقضاء على سياسة التفرقة العنصرية . كل هذه الموضوعات متشابكة ويجب ان تعالج معا . ان وجود نظام حكم ابيض عنصري في ناميبيا لكي يدير هذا الاقليم قد أعلن انه غير شرعي . ان الامم المتحدة على استعداد لكي تتولى مؤقتا الادارة

في ناميبيا ، حتى تحصل على استقلالها . ان حكومة جنوب افريقيا تواصل تحدى الامم المتحدة . لذلك فنحن ندعو الى تدخل الامم المتحدة ، واتخاذ اجراء فعال وحاسم منها ضد جنوب افريقيا . ان نظام حكم الاقلية غير الشرعي لسميث في زيمبابوى ، يتدعم نتيجة لتأييد حكومة جنوب افريقيا . ولا يوجد مخرج مشرف لنظام الحكم هذا ، الا اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين وعقد مؤتمر دستورى للقادة الشرعيين للشعب ، واتخاذ الترتيبات لنقل الحكم الى الأغلبية . وعلى الولايات المتحدة مسؤولية خاصة في هذا المجال ، ونأمل أنها ستلعب دورا فعالا في هذا الصدد . ولسوء الحظ فانه ، حتى فرض العقوبات من جانب مجلس الأمن لم يأت بالنتيجة المرجوة ، رغم أنه كان لهذه العقوبات بعض الأثر . فهناك تقارير تفيد أن نظام حكم سميث ينظم اجتماعات مع القادة السياسيين القوميين بغية اثارة الفرقة بينهم ، ودفعهم الى قبول تسوية غير مقبولة ، وواضح ان الامم المتحدة تقدم كل تأييد لحركة التحرير في زيمبابوى .

ان موضوع التفرقة والتمييز العنصرى كان يعرض على الامم المتحدة بشكل أوبآخر منذ عام ١٩٤٦ ، والنداءات الموجهة من الجمعية العامة لم تكن لها أى تأثير على نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا . ان نظام الحكم هذا ظل غير مكترث بالعزلة السياسية التي وجد نفسه فيها . ونحن نأسف لأن المقاطعة التجارية ، وحظر السلاح المفروضان من مجلس الأمن لم يكن لهما أثر فعال . ونتيجة لذلك ، فان جنوب افريقيا تواصل ممارسة سياستها الخبيثة ، ممثلة في عزل الشعب القبلي في نانتستونات منفصلة ، ونقله عنوة من دياره واخضاعه لقيود مهينة . ان استمرار جنوب افريقيا في فرض نظام التفرقة العنصرية متجاهلة بذلك قرارات الامم المتحدة ، قد أدى الى رفض وثائق تفويض ممثلها وماتبع ذلك من ابعادهم من دورة الجمعية العامة . وحتى ذلك كان له تأثير يسير على نظام الحكم العنصرى في بريتوريا ، وعلى مؤيدى هذا النظام . ولا يوجد بديل لذلك الا تشديد قبضة المحاربين من اجل الحرية ، والتحرر من ذلك النظام الظالم .

لقد أشرت الى مسائل تعتبر في الوقت الحاضر بذرة التوتر العالمي ، حيث تسود مواقف حرجية . ومع ذلك فهناك تطورات تبعث على الأمل في اوروبا ، ونحن نرحب بتوقيع خمس وثلاثين حكومة في هلسنكي على الاعلان النهائى لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ، والذي يرسى الأسس للمحافظة على السلام ومستقبل التعاون في تلك القارة . لقد كانت اوروبا منبعا لحروب عالمية

في الماضي ، ولذلك فان لهذه الاتفاقية دلالة هامة ، ومع ذلك فان الوفاق في اوربا يمكن أن تكون له جدوى بالنسبة لبقية العالم ، اذا امتدت هذه العطية الى قارات اخرى ، وبصفة خاصة الى المواقع التي تنطوى على أزمات حادة اليوم .

ان قوة الوفاق لا يمكن ان ندرکہا ، الا اذا كان هنالك تحويل حقيقي للموارد من النفقات العسكرية الى الاحتياجات التي تهم رفاهية البشر بدرجة حيوية . ان القرار الأول الذي وافقت عليه الدورة الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة يتعلق بنزع السلاح ، ولقد كان ذلك طبيعياً . لأن موضوع نزع السلاح كان هو الشغل الشاغل لعصبة الأمم ، وكان من الضروري ان من خلف عصبة الأمم - وهي هيئة الأمم المتحدة التي انشئت بعد الحرب العالمية الاخيرة - يجب ان يشغل نفسه بموضوع نزع السلاح كمسألة ذات اولوية . وخلال الثلاثين سنة التي مضت منذ انشاء هذه المنظمة ، وبالرغم من المناشدات السنوية المنتظمة من اجل نزع السلاح - وخاصة نزع السلاح النووي - فالواقع انه لم يكن هنالك اى تقدم حقيقي ، بل على العكس من ذلك فقد شهدنا سياق تسليح غير معقول يتضمن تخزين الاسلحة النووية ووسائل الدمار الشامل الاخرى بدرجة تشكك في السلامة العقلية لأولئك الذين يتخذون هذه الاجراءات . ان الانفاق العالمي على سياق التسليح يبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً ، في حين ان العالم يصرخ من اجل ايجاد موارد للتخلص من الجوع والفقر والظلم الاجتماعي . اننا لم نقرب في أى مكان ، بل ولم ننظر في اتخاذ أية اجراءات جادة بشأن نزع السلاح النووي الذي يستحق اولوية قصوى . لقد عقدنا مؤتمرات دولية بشأن الفداء ، والسكان ، والبيئة ، والتصنيع ، وقانون البحار ، ودور المرأة ، وما الى ذلك ، ولكننا لم نتمكن حتى الآن من اتفاق على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وهذه ، في الواقع ، ظاهرة مأساوية لحالة العالم اليوم ، الذي يبدو انه فقد ادراكه واحساسه بالأخطار المحدقة به .

ان السلام هو أساس التقدم ، وفي الوقت نفسه ، فان سلاما دائما لا يمكن تحقيقه ، مالم نتغلب على المفارقات الاقتصادية المتزايدة في العالم . اننا الآن في منتصف العقد الثاني للتنمية ، وبالرغم من الاجراءات العديدة التي توصي بها الامم المتحدة ، فان الغالبية العظمى من البلاد النامية ، مازالت تواجه أنماطا تجارية غير مواتية ، وأعباء ديون ثقيلة . وعدم التساوى هذا بين الامم ، هو سبب عدم قناعتنا الحالية ، ولذلك يجب أن نقلب الاوضاع اذا كنا نريد أن نتحرك نحو التكافل الحقيقي ، كشركاء على قدم المساواة ، وهو ما تنادى به الظروف الراهنة . صحيح ان حقيقة التكافل بين جميع الامم ، بدأت تلقى ادراكا اكثر وأكثر ، ولكن المشكلات التي تحيط بها ، بدأنا أيضا ، ندرکها . ان اعلان برنامج العمل ، وانشاء نظام اقتصادى عالمي جديد ، الذى تمت الموافقة عليه في الدورة الاستثنائية السادسة ، وميثاق حقوق الدول والواجبات الاقتصادية ، الذى تمت الموافقة عليه أيضا في الدورة العادية التاسعة والعشرين ، هي علامات هامة على طريق مسيرتنا نحو هدفنا لتحقيق التكافل ، وهي تدعو لاجراءات لاحدود لها ، وأهمها هو أن نسد الثغرة بين تفكير البلاد المتقدمة ، وبين تفكير البلاد النامية .

ان الدورة الاستثنائية السابعة ، قد بدأت محاولة خطيرة لتحديد المشكلات بالتفصيل ، لتحديد بعض الموارد المتاحة ، ولمتابعة الدراسات حول الموضوعات الهامة ، وفوق كل شيء ، الدخول في مفاوضات بغية التعرف على امكانية التقاء الافكار . ان انجازات تلك الدورة ، لا يجب الاقلال من قيمتها ، أو المغالاة فيها . ان البلاد النامية ، لا يمكن أن تتقبل الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية السابعة بعدم الرضا ، ومع ذلك فهي بداية ، واذ نفذت القرارات بحسن نية ، وبسرعة ، فان حوارا آخر مشمرا ، يمكن أن يستمر حول القضايا المعلقة حتى يمكن تصحيح عدم التوازن الاقتصادى العالمى وتحسين شروط التجارة بالنسبة للبلاد النامية . ان الوضع الراهـن يجب أن يتغير بوضع آخر جديد ، يقوم على نظام اقتصادى أكثر مساواة وسوف يثبت ذلك من الأعمال التي تقوم بها البلاد المتقدمة .

ان مشكلة التخلف لا تقل أهمية عن تصفية الاستعمار في الميدان السياسى ، وتشكل تحديا يواجه الامم المتحدة في السنوات القادمة . ان الامم المتحدة جهاز فريد في نوعه من أجل دعم التعاون المبني على المساواة ، ويجب تطوير هياكلها ، واجراءاتها بحكمة وبصيرة حتى تستجيب لتحديات المستقبل .

أود أن اختتم كلمتي ، بأن أذكركم بكلمات رئيسة وزراء بلادى في خطابها الى هــ هذه الجمعية في السادس والعشرين من تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٠ ، حينما ركزت على التزام الهند العميق بالسلام ، واقامة نظام عالمي جديد ، واقتبس عنها ما قالته :

" لقد أكدنا دوما ، ان طريق العالم لا يجب أن يكون القوة ، ولكن السلام ليس المواجهة ، بل التعاون . ان العالم لا يعمل على التخريب ، وانما يعمل من أجل التنمية . ومن دواعي السخرية للبشر انه لدينا الوسائل ، ولدينا وضوح الرؤية ، ولكننا نفتقر الى الارادة والثقة في أن نتخذ خطوة عظيمة الى الامام . وفي السنوات القادمة ، فلتعمل الامم المتحدة على أن تحقق عهدا من التحول العالمي بالتراضي ، عهدا جديدا من العدالة والسلام " .

السيد فيتزجيرالد (ايرلندا) (الكلمة بالانجليزية) : لعله من التقاليد التي تثير

السعادة ، ان يبادر المرء عند الحديث لأول مرة امام الدورة السنوية للجمعية العامة ، بتوجيه التهنئة للسيد الرئيس الجديد للدورة ، ولكن كم تكون السعادة اكبر عندما نرى ان الرئيس الذي انتخب لرئاسة هذه الجمعية ، هو السيد رئيس وزراء دولة صغيرة كبلادي ، وهو صديق وعضو في مجلس وزراء المجموعة الأوروبية . ونحن الذين نعرف السيد الرئيس منذ سنوات طويلة في المجموعة الأوروبية . نعرف الصفات الفريدة التي سيضيفها على الرئاسة ، ونحن نزكيه بحرارة ، امام هذه الجمعية العامة ، وانني على ثقة انه في نهاية هذه الدورة ، فان الجمعية العامة ستهنئ نفسها على ما ابدته من فطنة عند اختياره لرئاسة اعمالها .

واود ايضا ان اعرب عن شكري وتقديري لسعادة السيد وزير خارجية الجزائر ، سلفكم ، الذي القيت عليه مهمة صعبة ان رأس ، ليس فقط الدورة العادية التاسعة والعشرين ، ولكنه رأس ايضا الدورة السابعة الخاصة بالجمعية العامة ، التي حققت تحت رئاسته نجاحا كبيرا . واود ايضا ان ارحب بالاعضاء الثلاثة الجدد ، جمهورية الرأس الأخضر ، والجمهورية الديمقراطية لسان تومسي وبرنسيب ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، الذي نعتبر وجودها هنا دليل على التزام البرتغال الجديدة بتصفية الاستعمار سريعا .

في كل عام ، وفي بداية الدورة العادية للجمعية العامة ، تتاح الفرصة لنا لكي نوضح بشكل عام ، المبادئ التي تقود اسلوبنا ، وموقفنا تجاه القضايا الواردة على جدول الاعمال ، والمواقف التي نعتزم اتخاذها ، ويتطلب هذا العام على ما يبدو جهدا اكثر ، لان هذه هي الذكرى الثلاثين لانشاء الامم المتحدة ، وبالنسبة لايرلندا ، فانها توافق ايضا الذكرى السنوية العشرين لانضمامنا الى الامم المتحدة .

ولما كانت الامم المتحدة قد اسست في عام ١٩٤٥ ، فانها تغيرت وانتقلت من مجموعة من الدول التي حققت النصر في الحرب العالمية الثانية ، الى ان اصبحت الان عالمية في عضويتها . وفي العقد الاول فان عدد الاعضاء في الامم المتحدة كان اقل من ثلث عدد الاعضاء الحاليين ، ولقد نظر الى الامم المتحدة في ذلك الحين على انها كأداة يمكن للدول الاعضاء ان تستخدمها للحفاظ على السلام في العالم ، لكنها اصبحت الان محفلا يكاد يكون عالميا .

وفي رأبي اننا لم نتكيف ، مع هذه الحقيقة ، بالطريقة التي نتحدث بها عن الامم المتحدة . والواقع انه اذا كانت هذه المنظمة تعجز ، في كثير من الاحيان ، عن مواجهة المشاكل الصعبة في العالم ، او تكون غير فعالة في مواجهتها فان هذا لا يرجع الى وجود جوانب نقص في ميثاقها انما يرجع هذا الى ان المنظمة كمرآة لعالمنا ولدول هذا العالم ، تعكس كل شيء باخلاص ، فهي تعكس كل الخلافات ، وكل العداءات في هذا العالم .

وبصفة عامة ، فان الامم المتحدة قد خدمتنا جيدا ، كاداة وكمحفز دولي طوال ثلاثين عاما ، وخلال هذه الفترة ، وبفضل الامم المتحدة ، الى حد كبير ، لم تقع حروب عالمية . صحيح انه حدثت صراعات محلية ، ولكن تمت تسويتها او على الاقل تم احتواؤها ، ورأينا ان عملية تصفية الاستعمار تتم بطريقة سلمية في معظم الاحيان ، وخلال هذه الفترة ايضا فان الامم المتحدة ، ووكالاتها قد واصلت عملها الدؤوب في المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفنية ، وهي وان كانت اعمال ليست بارزة جدا ، الا ان لها اهمية كبرى .

وبطبيعة الحال ، يجب ان نعترف بحقيقة ، ان هناك قضايا تهم الرأي العام العالمي ، لم تستطع منظمة الامم المتحدة ان تحلها ، وهناك مشاكل ايضا لا نستطيع ان نتعرض لحلها . ان القيود الكبيرة التي تواجه الامم المتحدة فيما يتعلق ببعض المسائل ، هي حقيقة ان الميثاق يقوم اساسا على مبادئ السيادة للدول الاعضاء .

ان الاجراءات والهياكل التي يتحدث عنها الميثاق ، كانت تهدف اساسا الى ان تحكم العلاقات وان تتناول الصراعات على مستوى الدول ، لكن العالم يهتم اليوم اهتماما كبيرا بقضايا اخرى لا يمكن ان تعالج بالالتزام الجامد بعلاقات الدول على هذا المستوى .

وهذه القضايا من نوعين ، اولاً ، هناك قضايا حقوق الانسان بمعناها العريض ، واقتصاد بذلك قضايا الحرية الفردية ، عدم التمييز ، التسامح بالنسبة لحقوق الاقليات ، واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها . هذه مسائل ، يقال عنها ، في كثير من الاحيان ، انها تقع في اطار الولاية الداخلية لدولة او اخرى ، اي انها ليست على مستوى الدول ككل .

لكن الرأي العام العالمي ، قد تطور الان الى الحد الذي نجد فيه ان اهتمامه ، واحساسه بالتضامن ، فيما يتعلق بمثل هذه القضايا لم يعد يتوقف عند الحدود الوطنية . ان العالم على

سبيل المثال ، يشعر باهتمام كبير لمشكلة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، وآثارها الخطيرة المحتملة ، ولا يمكن للرأى العام العالمي ان يقبل ان تكون هذه مسألة داخلية للحكومة المعنية ، كذلك فان الرأى العام العالمي يشعر بعدم الصبر تجاه الفكرة القائلة انه من المنطقي ان نرضى عن هذا النوع من التفرقة ، بغیر ان نشعر بنفس القلق من امثلة عدم الاهتمام بحقوق الانسان في اطار حدود الدول الاخرى

وثانياً - هناك نوع من القضايا التي تتجاوز طاقة الدولة نفسها ، وهذه القضايا اكبر من ان يتم تناولها على مستوى الدولة الواحدة ذات السيادة ، سواء عملت حيالها وحدها او بالتعاون مع جيرانها . في هذا الصدد ، اتحدث عن القضايا الكبيرة الحالية ، مثل نزع السلاح بكل جوانبه ، والنظام الاقتصادى العالمى ، وحماية البيئة ، وقانون البحار ، والغذاء العالمى ، ومشاكل الاسكان ، كل هذه قضايا يعتمد مصير كل منها على الاجراءات التي تتخذ بشأن النواحي الاخرى ، والى حد كبير سيكون من المستحيل ان يتحقق شيء اذا عملت كل دولة في عزلة .

وفي مواجهة مثل هذه القضايا ، فان هناك ، بطبيعة الحال ، صعوبات بالنسبة لمنظمة دولية تقوم ، كما هو الحال الان ، على مبدأ السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . واخشى ان يكون من السابق لاوانه ، في الوقت الحاضر ، ان نتوقع تغييرا جذريا في الهياكل التي انشأها الميثاق ، على اساس سيادة الدول ، ومبدأ عدم التدخل . نحن الان في لحظة تاريخية وهي انه لا بد ان ندرك ان هناك مفاهيم قديمة من الضروري ان تطور ، ولسنا ، حتى الان ، قادرين على وضع مبادئ جديدة تحكم عالما متكافلا ، ونحقق لشعوبنا الحقوق التي عجزنا عن ان نحققها حتى الان ، عن طريق مبدأ السيادة الوطنية .

كيف نستطيع ان نتصرف اثناء هذه الفترة الانتقالية ، بين العالم القديم القائم على السيادة المطلقة لكل دولة وبين ظهور نظام عالمي جديد يحكم التكافل ؟ لا بد لنا من احترام حقوق الآخرين ، وان نكون على استعداد بأعمالنا وسياستنا ، ان نسمح لانفسنا بان نوجه عملنا بروح ونص الميثاق ، وهذا يعني ان الفطنة وحسن النوايا يجب ان يتوافرا في كافة الاطراف اثناء هذه الفترة الانتقالية ، حتى يكون الهيكل الحالي فعالا في تأدية عمله .

ان منظمتنا قد حققت نجاحات في هذا الصدد ، وكذلك الحال بالنسبة للنوع الاول من القضايا التي اشرت اليها ، حقوق الانسان وحق تقرير المصير . هناك عملية تصفية الاستعمار التي اود ان تكون قد انتهت بالطرق السلمية ونتيجة لضغوط معنوية . ومع ذلك لم ننجح في احراز تقدم كبير فيما يتعلق بحقوق الافراد في اطار الدول ذات السيادة ، ولم نصل الى الان الى المرحلة التي يجدى فيها الاتفاق بين كل الدول الاعضاء فـي هذه المنظمة لكي تمنح ماتمناه لشعوبنا في اوربا الغربية ، والا يساء استخدام السلطات من جانب الحكومات ، ومن العار علينا جميعا في هذه المنظمة ، ان نجد هيئة ، مثل هيئة العفو الدولية ، التي تحترم احتراماً كبيراً ، تقر انه تقع انتهاكات لحقوق الانسان في اراضي مائة دولة عضو في هذه المنظمة . وهناك دولة عضو ، هي شيلي ، ترفض حالياً السماح لمجموعة تابعة للأمم المتحدة لدراسة حقوق الانسان بالدخول الى اراضيها .

ان الأمم المتحدة قد حققت أيضا بعض النجاحات فيما يتعلق بتلك القضايا التي تتجاوز طاقة كل دولة على حدة . ومع أنها حتي الآن ، لم تفعل أكثر من تحسس طريقها بالنسبة لبعض مشاكل ، مثل نزع السلاح وقانون البحار ، وحماية البيئة ، وأخيرا وبشيء من النجاح ، النظام الاقتصادي العالمي .

وبينما ننتظر التطور البطيء لنظام عالمي جديد ، لا تكون فيه اساءة استخدام السيادة الوطنية ، خارجيا أو داخليا ، حيث تكون هناك ولاية عالمية أكبر ، فهناك اتجاه متزايد بالنسبة للدول ذات التاريخ المشترك ، والمصالح المشتركة ، لتكوين منظمات اقليمية ، ذات تماسك أكبر أو أقل . فهل هذا الاتجاه يعتبر سيئا أو طيبا ؟ أظن انه ليس سيئا او جيدا ، في حد ذاته ، لأن كل شيء يتوقف على ما اذا كانت هذه المجموعات من الدول في اجراءاتها ، وفي أعمالها ، على المستوى الدولي ، باعتبارها انعكاسات اكبر للمصالح الشخصية ، للدول ذات السيادة على مستواها الفردي ، التي لا يمكن ان تحققها في عزلة ، أو ما اذا كانت هذه المجموعات الأكبر ، تهدف الى تحقيق المبادئ التي أشرت اليها ، عن طريق اهتمام حقيقي بحقوق الانسان والحرية ، في اطار حدودها ، واعتراف حقيقي بمعدل اكبر للتكافل بين كل الدول ، يتجاوز معاملة المجموعة الإقليمية التي نتحدث عنها . وعلى أسوأ حال ، فان هذه المجموعة الإقليمية ، يمكن أن تصبح قوى متصارعة ، وعلى أحسن الأحوال ، يمكن أن تكون بداية لنظام عالمي جديد ، يمكن أن يكون من الصعب انشاؤه على أساس ١٥ وحدة منفصلة ، كل منها يتبع سياسة مختلفة .

ومنذ الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ ، فان بلادى عضو في تجمع من مثل هـ-----هـ
التجمعات ، له تماسكه الخاص ، وأقصد به الجماعة الأوروبية المشتركة ، وهذا يتطلب التزاما في
هذه المرحلة بأن نتشاور ، فيما يتعلق بسياستنا ، مع شركائنا ، وفي المدى الطويل ، التزاما
بعلاقة متشابكة اوثق في اطار السوق المشتركة .

ان ايرلندا لا ترى في التزامها مع الدول التسع من السوق المشتركة شيئا يتنافس مع عضويتها في الأمم المتحدة ، ونحن نشعر في كلتا الحالتين ، بأن اشتراكنا تحدده نفس المبادئ التي تحدثت عنها . ومع شركائنا التسعة ، فاننا نلتزم موقفا مشتركا فيما يتعلق بالحرية الفردية ، وحقوق الانسان ، ونسعى الى تنفيذ هذه المواقف ، في اطار بلادنا . ونحن جميعا ، وبطبيعة الحال ،

نقبل ولاية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أنشأها المجلس الأوروبي . وعلى السبيل الخارجي ، فإننا في علاقاتنا مع بقية العالم ، شأننا شأن الشركاء في السوق ، ندرك تماما الحاجة الى التكافل . ومجموعة ، فقد قمنا بدور هام في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . كذلك ، فإننا سعيينا لإنشاء أنواع جديدة من العلاقات مع المجموعات الأخرى ، خارج أوروبا ، وعلى سبيل المثال ، من خلال اتفاقية لومي ، التي وقعتها كرئيس لمجلس السوق المشتركة ، باسم السوق ، منذ سبعة أشهر مضت ، وعن طريق الحوار العربي الأوروبي . وبعد ذلك ، فإننا نعتز بالحاجة الى وجود التكافل على صعيد عالمي ودولي مع شركائنا وذلك في بيان أصدره رؤساء الحكومات التسع في تموز/ يوليو ، أيدينا فيه بقوة ، الأمم المتحدة ، باعتبارها الهيئة الدولية التي يمكن أن تتفقد ذلك .

وربما يجدر بي ان اضيف ، أن هناك اهتماما جادا في بلادى فيما يتعلق بمشاركتنا في السوق الأوروبية المشتركة ، وأثرها المحتمل على اسهامنا في عمل الأمم المتحدة ، التي في إطارها ، خلال السبع عشرة سنة التي سبقت انضمامنا للسوق المشتركة ، حاولنا أن نكون أعضاء بنائين . وفي أثناء حملة الاستفتاء التي سبقت دخولنا السوق المشتركة ، فإن أولئك الذين كانوا يدعون الى عضوية هذه السوق ، كانوا يسألون أسئلة باحثة حول هذه النقطة ، ليظهروا بذلك مدى اهتمامهم بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، ودورها في العالم على المستوى الشعبي ولا سيما فيما يتعلق بوضع بلادى . ان الجواب الذى أعطيناه لأولئك الذين وجهوا الينا هذه الأسئلة ، هو ان الاشتراك في السوق الأوروبية المشتركة ، يتفق تمام الاتفاق ، ليس فقط مع عضوية الأمم المتحدة ، لأن ذلك شئ واضح ، ولكن أيضا مع السعي لتحقيق تلك السياسات التي التزمنا بها أثناء سنوات عضويتنا في الأمم المتحدة ، قبل ان ننضم الى السوق ، فضلا عن ذلك ، فان عضوية السوق المشتركة سوف تمكننا ، بل قد مكنتنا فعلا ، من أن نشارك الآخرين في ان نعزز ، في إطار السوق ، الموافقة التامة على الحاجة الى إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي على أساس أكثر انصافا ، والقضاء على الآثار السيئة للنظام الاستعماري ، الذى عانت منه بلادى نفسها ، في الماضي .

وحتى الآن ، لقد حاولت أن أضع الخطوط العريضة للأفكار التي تقودنا في اسلوبنا وموقفنا ، تجاه جدول أعمال هذه الدورة التي تعتبر الدورة العشرين منذ انضمامنا الى عضوية الأمم المتحدة . ان جدول أعمال هذه الدورة طويل ، ويضم ١٢٥ بنداً ، بعضها خلافات على مستوى الدول ، وبعضها قضايا تتعلق بحقوق الانسان ، أو قضايا اقتصادية وسياسية أكبر من النوع الذي سبق أن اشترت اليه . وخلال الشهر الثلاثة القادمة ، فان ال (١٤) دولة الأعضاء هنا ، سوف يكون مطلوب منها أن تتخذ مواقف ، بالحديث او بالتصويت ، على كل من هذه القضايا .

وربما لا ندرك تماماً هذا التطور الجديد ، ومنذ انشاء عصبة الأمم ، وبوجه خاص ، طــــوال الثلاثين عاماً التي انقضت منذ انشاء الأمم المتحدة ، كان علينا ان نعتاد على الفكرة القائلة بأن كل دولة عضو ، سواء كانت كبيرة او صغيرة ، بعيدة عن أى خلاف أولها ضلع فيه ، مطلوب منها في كل عام ، ان تتخذ موقفاً في الجمعية العامة ، وان تلزم نفسها تفصيلاً ، فيما يتعلق بكل قضية عالمية ، في اطار ميثاق ، يعتبر بمثابة ميثاق للأخلاق للسلوك العالمي .

وهذا تطور له أهمية كبرى من جوانب كثيرة . ويمكن القول ، بأن النجاح الرئيسي للأمم المتحدة طوال الثلاثين عاماً ، لم يكن حول الطريقة التي ترى بها المشاكل المعينة ، ولكن مجرد وجودها ، ووجود ميثاقها ، قد ادى الى تعزيز والى مزيد من القبول للفكرة القائلة بأن هناك ميثاقاً للحق وللصواب وللخطأ في الشؤون الدولية . وصحيح بطبيعة الحال ، أننا لسنا جميعاً نلتزم ، كما يجب ، بالمبادئ التي يتحدث عنها الميثاق ، ولكن الشيء البارز هو انه ، حتى عندما لا نفعل ذلك ، فاننا نحاول ان نكيّف سلوكنا في اطار هذا الميثاق .

ولكن هذا الموقف الجديد ، يمكن أن يخلق مشاكل . ان اجراءات عطنا هنا ، كانت دائماً تجعل مواقف الدول الأعضاء ، يتم الاعراب عنها عن طريق التصويت على مشروعات قرارات تفصيلية ، تقدم عادة من جانب أولئك الذين يهتمون اهتماماً مباشراً بصراع معين ، وفي وقت من الأوقات ، كان حسم أية مشكلة ، او اتخاذ قرار معقد ، لا بد أن يكون عاجلاً ، وأحياناً يكون الاختياراً ما بنعم او بلا ، او بالامتناع عن التصويت .

وفي هذا الموقف ، وفي كثير من الاحيان ، حينما يكون الاختيار محدوداً ، ويتم بسرعة ، فيما يتعلق بقضايا معقدة ، فليس من السهل بالنسبة لدولة عضو كبلادي ، تؤيد تماماً الأــــمــــم

المتحدة ، وتلتزم التزاما قويا بمبادئ دولية معينة ، أن تكون واثقة من أن وجهات النظر التي تؤمن بها ، سوف يتم التعبير عنها بطريقة مناسبة في كل تصويت تقوم به . ان الذي نستطيع أن نفعله ، هو ان نحول العمل فيما يتعلق بكل من هذه القرارات على أساس أفضل تفسير ندره ، لا مكانية تطبيق مبادئ الميثاق ، بالنسبة للقضايا المشارية .

وأود الآن ان انتقل وأقول شيئا أكثر تحديدا حول عدد من القضايا الرئيسية في جدول الأعمال . ان سألتين هامتين ألمانا تتجاوزان حدود الدول وهما : الحاجة الى اصلاح النظام الاقتصادي العالمي ، والتهديد الذي يمثله انتشار الاسلحة النووية .

وفيما يتعلق بالقضية الاولى ، يمكن أن أكون مقتضبا في كلامي ، لأن هذه الدورة ، تأتي في أعقاب الدورة السابعة الخاصة ، التي انتهت الى قرار يمثل اتفاقا في الرأي حول تطوير تعاون اقتصادي دولي . ان العمل في هذه الدورة الخاصة ، بالرغم من التنبؤات المشائمة من جانب بعض المعلقين كان بناء وإيجابيا .

وبسبب العمل الذي تم انجازه في مؤتمر باريس التمهيدى في نيسان / ابريل ، وبسبب التقدم الذي تم احرازه منذ ذلك المؤتمر في المناقشات التي جرت فيما بين الدول المتقدمة ، فان الدول النامية قبلت حقيقة ، وهى أن العالم الصناعي جاد في معالجة المشاكل التي تم تحديدها بوضوح خلال الدورة السادسة الخاصة .

وفي الثالث عشر من تشرين الأول / اكتوبر ، فان الاجتماع التمهيدى المستأنف سوف يجتمع مرة أخرى في باريس . ان القرار الذي اتخذته الدورة السابعة الخاصة ، سوف يماثل معظم جدول أعمال اللجان الأربع الرئيسية ، التي ينتظر ان تبرز من المؤتمر الدولي ، الذي سيتم عقده في باريس في الشهر القادم ، وذلك لأن هذا القرار يغطى معظم القضايا ، بخلاف قضية الطاقة ، التي تأتي في اطار عمل هذا المؤتمر .

لقد تم التقدم بوعود ، وتم قبول وعود ، ولا بد من تنفيذ الوعود الآن . وإذا كان العالم المتقدم في علاقاته مع الدول النامية سيحتفظ بما وعد به في قرار الدورة السابعة الخاصة ، فلا بد أن يكون على استعداد للتفاوض من أجل التوصل الى تقديم تنازلات حقيقية ، وأن يعدل عند الضرورة قانون السوق ، ونحن على ثقة بأن السوق الأوروبية المشتركة على استعداد بطريقة مستمرة ومتطورة أن تفعل ذلك بمعيته .

وأحد آثار هذه التطورات التي تقع حالياً فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي ، أن الهيكل الحالي لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، قد تكون في حاجة الى إعادة نظر ، حتى يمكن لها أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في النظام الاقتصادي الجديد الذي بدأ يتطور الآن . إن وفد بلادي يتطلع الى نتائج الدراسة التي تجرى حالياً ، والتي سوف تعطي توزيعاً أكثر فاعلية لموارد المنظمة ، وكذلك السكرتارية والوكالات المتخصصة لفائدة العالم الثالث . واننا سوف نشارك مشاركة كاملة في هذا العمل .

إن القضية الأساسية الثانية التي تتجاوز الحدود الوطنية ، هي مسألة انتشار الأسلحة النووية ، والعالم حالياً مهدد بخطر الحرب النووية من ناحية ، حيث هناك الأسلحة النووية التي تمتلكها الدول العظمى ، ومن ناحية أخرى نجد أن هناك حوالي ٥٠٠ مفاعل ذري تعمل حالياً أو يتم تركيبها في ٢٦ دولة سوف تكون قادرة في سنة ١٩٨٠ أن تنتج أكثر من ٤٠ ألف رطل من البلوتونيوم ، الذي يمكن أن تستغل في إنتاج أكثر من ٢٠٠٠ قنبلة ذرية من طراز القنبلة التي ألقيت على هيروشيما كل عام . إن التسهيلات والموارد النووية التي تقدم لمساعدة دولة نامية في مجالاتها الخاصة بالطاقة ، قد تم تحويلها لأغراض تفجيرية . إن قائمة الدول ذات القدرة النووية التي قد قامت فعلاً بتفجيرات نووية أو تستطيع أن تفعل ذلك في المستقبل القريب ، تزداد عاماً بعد عام ، والمشكلة تتفاقم ، وفي عام ١٩٥٨ فإن بلادي اتخذت المبادرة واقترحت في هذه الجمعية مشروع قرار حول قضية منع انتشار الأسلحة النووية . إن إقرار هذا المشروع عام ١٩٦١ نظر اليه كخطوة على طريق اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية التي وقّعت عام ١٩٦٨ ، والتي كانت علامة على الطريق .

إننا في حاجة الى المزيد من الأعمال العاجلة حالياً حتى لا نعرض للخطر ، الهدف

الأساسي لهذه الاتفاقية . اننا في حاجة الى اتفاقية شاملة لحظر التجارب النووية ، ومثل هذه الاتفاقية يجب أن تكون واضحة وفعالة في شروطها ، ويجب أن يكون الهدف — في رأيي — أن نضع حدا لكل التفجيرات والاختبارات سواء تحت الأرض أو فوق الأرض ، ولكن مشكلة التفجيرات النووية للأغراض السلمية لا تزال موضع دراسة ، ان المسألة هي ما اذا كانت مثل هذه التفجيرات يمكن أن تكون مفيدة ؟ أو تمثل أخطارا بالنسبة للبشرية ؟ وهل يمكن التمييز بينها وبين الانفجارات التي تجرى لتجربة الأسلحة النووية . وفي انتظار الاجراءات فيما يتعلق بالتقرير الذى قدمته وكالة الطاقة الذرية الى المجموعة الاستشارية فيما يتعلق بالتفجيرات النووية ، فانه يجب أن يكون هناك وقف لكل التجارب النووية فورا .

وأود أن أقول أن مثل هذه الاتفاقية أولا يجب أن تتضمن أن كل الدول التي تملك أو تصدر مواد نووية وتكنولوجيا نووية ، يجب أن تشكل ناديا ، وأن توافق على نقل المعرفة الفنية في هذا المجال الى الدول الأخرى ، من أجل الأغراض السلمية فقط . وأن تكون على استعداد لأن تعيد كل ما لديها من مواد الى الدول المصدرة . وثانيا ، فان الوكالة الدولية للطاقة النووية بنفسها يجب في هذا الصدد أن يكون لديها معايير أكثر صرامة بالنسبة للحماية والرقابة في مجال النقل واستخدام المواد النووية ، وثالثا ، اذا وجدنا أنه بعد الوقت المحدد للتجارب ، ودراسة مسألة التفجيرات السلمية ، والموافقة على مثل هذه التفجيرات ، لا بد أن يكون هناك نوع من التفتيش المناسب .

اننا نرحب بعمل مؤتمر لجنة نزع السلاح فيما يتعلق بمسألة حظر شامل للتجارب ، ان الاتحاد السوفياتي حقيقة قد اتخذ المبادرة باقتراح وضع معاهدة لحظر التجارب النووية تماما ، وهذا الاقتراح الأخير ، يجب دراسته دراسة جيدة في هذه الدورة للجمعية العامة لنرى ما اذا كان يمكن أن يكون أساسا لمعاهدة تتضمن العناصر التي أشرت اليها .

ان القوى العظمى بوجه خاص عليها مسؤوليات ، ولا بد لها أن تواجه هذه المسؤوليات . ان هذه الدول لا بد وأن تعمل معا لانهما تستطيع أن توقف انتشار الأسلحة النووية ، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالانتشار الأفقي ، ذلك انه اذا استمرت هذه القوى في سباق التسلح الخطير فانها سوف تصبح في موقف معنوى ضعيف لا يمكنها من أن تطلب من الدول الأخرى الامتناع عن تطوير الأسلحة النووية .

هناك خطر ، وخطر كبير في أن هذه القضية قد لا تؤخذ مأخذ الجد ، وان رد الفعل ، أو حتى عدم وجود رد فعل في أنحاء العالم ، بما في ذلك العالم النامي تجاه الأحداث الأخيرة ، فيما يتعلق بالمواد النووية في بعض الدول النامية ، لا يعتبر فعلا طيبا بالنسبة للمستقبل . ان أية اعتبارات تتعلق بالهوية ، وأية رغبة لدعم المركز العسكري لدولة عضو هنا ، لا يجب أن يسمح له بالوقوف في وجه الرقابة العامه على القدرات النووية التي تمثل تهديدا متزايدا للسلام .

وعلى مستوى أقل من مستوى الدول ، هناك مسألة حقوق الانسان ، وفي الماضي كان مفهومنا لهذه الحقوق ضيقا للغاية ، وعلى سبيل المثال فاننا لم نأخذ في الاعتبار أنهم هذه الحقوق وهو الحق في الحياة ، هذا الحق ينطوي على الحق في الغذاء والحق في ألا نواجه المجاعة والجوع . ان المجاعة على الصعيد الذي توجد به في بعض أجزاء العالم اليوم ، تعتبر من أسوأ الأمور التي تؤثر ليس فقط ، على أولئك الذين يعيشون هذا الجيل ، بل تؤثر على الأجيال القادمة الأخرى ، كما تعرف بلادى من تاريخها .

وشمة حقوق انسانية أخرى يعتدى عليها وتخرق على طريق واسع في العالم الحديث ، ويزداد الخروج عليها ، ومن بينها الحق في الحرية وعدم التعذيب ، وفي تلك القارة التي كنا نعتبر أنها قد اختفى منها التعذيب ، وأصبح من ذكريات الماضي ، نجد أنه لا يزال موجودا ، اننا نجد أن العالم الآن قد أصبح يتقبل التعذيب ، ولكننا يجب أن نقضي على تلك النزعة التي التفاضي عن هذا السلاح الشرير ، الذي يستخدم في مجال السياسة العامة ، ويجب أن يحرم ، ولا يكون هناك مبرر له ، ولا يمكن بتاتا أن تقوم أية دولة بالتعذيب مهما كانت المنطقة التي تنتمي اليها في العالم .

وانني أؤيد بحرارة اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الذي تقدم به وزير خارجيتها في الأمم المتحدة ، لكي تقوم مجموعة من الخبراء بدراسة وافية لطبيعة ومدى انتشار التعذيب ، وانني لمقتنع أن الرأي العام العالمي يمكن تعبئته لمنع هذا التعذيب ، وان الموافقة على مشروع الاعلان عن التعذيب عن طريق مؤتمر منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، يعتبر خطوة مشجعة ، وانني آمل أن تهتم به هذه الجمعية العامة .

هناك أيضا حالات اعتداء خارقة لحقوق الانسان يجب أن تهتم بها الجمعية العامة ،

ويجب أن تبحث الحكومات الممثلة هنا عن حل لهذه المسألة . وهناك أيضا مشكلة الأقليات التي لها في معظم الأحوال آثار خطيرة على الأطراف المعنية ، ونحن نحتاج الى نوع من القواعد تسن لحماية حقوق الأقليات ، وتحدد تلك الحقوق ، وتحدد مستويات ومعايير تستطيع كل دولة أن تقيس سياستها وفقا لها ، ويمكن أن تقيّم تلك الدولة بالنسبة لزملائها وفقا لهذه المعايير .

ان المرأة لا تشكل أقلية ، ولكننا نجد أنه لاسباب تاريخية ، وحيانا ثقافية ، نجد أن لها حقوقا أقل من حقوق الرجل ، وبالطبع فانه قد أعلن عام ١٩٧٥ عاما دوليا للمرأة ، وقد كان ذلك له أثره الواضح في بلاد كثيرة أعضاء في هذه المنظمة ، حيث أن نشر الوعي بهذه المشكلة ابان هذا العام ، شجع الحكومات على اتخاذ اجراءات صريحة لزالة انماط كثيرة من الجور ، الذي فرض على المرأة بسبب العادات والقوانين ، ونحن نرى أنه يجب تقييم هذا التقدم وعرض ذلك على الأعضاء مخافة أن يضعف الاتجاه نحو الاصلاح بعد انتهاء هذا العام ، وحتى نستطيع أن نحدد من الجور الذي تعاني منه المرأة .

وفي الختام فاني أريد أن أتكلم عن مشكلة تشغل حكومتي وهي الوضع المأسوي ، فـ في أيرلندا الشمالية ، فئمة طائفتان في منطقة صغيرة ، تعيشان في جو من الخوف المتبادل ، والعنف الذي يحطم كل أمل في التوصل الى حياة طبيعية لهم ولا أطفالهم ، ففي خلال الأعوام الستة الأخيرة ، قتل ٣٠٠ شخص وجرح أكثر من ١٥٠٠ شخص ، نتيجة لخمسـة آلاف حادث تفجير ، وخمسـة وعشرين ألف حادث إطلاق رصاص .

ان حكومتي حاولت التوصل الى حل سلمي ، وقبلنا حق قيام الأغلبية في أيرلندا الشمالية في أن تحدد بحرية ، طابع علاقات أيرلندا الشمالية مع دولتنا ، وأعلننا عن رغبتنا في عقد اتفاق على هذا الأساس ، يسجل في الأمم المتحدة ، وقد اعتقلنا كل أعضاء المنظمات التي تقوم بأعمال عدوانية في تلك المنطقة في أيرلندا الشمالية ووضعنا قوانين سيقرها البرلمان قريبا ، حتى نحاكم كل شخص في بلادنا يرتكب جرائم في شمال أيرلندا ، كما اتخذنا اجراءات قانونية أخرى ، تطبق على كافة أنواع جرائم العنف الأخرى .

لقد حاولنا توثيق علاقات الصداقة مع كافة زعماء الطائفتين في أيرلندا الشمالية ، وتعاوننا مع حكومة المملكة المتحدة ، لا تباع سياسة مشتركة من أجل تحقيق الحكم المحلي الداخلي هناك ، ومن أجل تقسيم السلطات بين الطائفتين .

ان تلك الجهود لم تؤت ثمارها بعد ، لأن هناك فئات قليلة من رجال العنف ، فـ في أيرلندا الشمالية يتمتعون بقوة كبرى تحطم وتقضي على الحلول السياسية ، وتمنع التعاون بين القادة المعتدلين في الطائفتين ، ويجب التذرع بصبر طويل في البحث عن حل ، وللتغلب على الخوف والبغضاء . ورغم هذا العنف الذي تقوم به طوائف لا تمثل السكان هناك ، فنحن نعتقد ان انتخاب قادة للطائفتين هناك هو الوسيلة الوحيدة للتوصل الى اتفاق ، والى حل لمشكلة الحكم المحلي ، وإعادة النظام ، والقضاء على كابوس العنف ، السياسي والطائفي ، والاجرام الذي عانت منه المنطقة خلال السنوات الست الماضية .

ان حكومتي تتعهد بالعمل لتحقيق تلك الأهداف ونحن مستعدون لأن نلتقي فـ في أي وقت مع الحكومة البريطانية . أو مع القادة المنتخبين للطائفتين ، في أيرلندا الشمالية ، لمناقشة التوصل الى حل للأزمة . وفي مثل هذه المناقشات لن نفتقر الى الكرم أو الى الرغبة في القيام

بتضحيات من أجل خدمة قضية السلام المشتركة ، ونحن نضطلع جميعا بمسؤولية مشتركة للأحداث التي تعاني منها أيرلندا والتي ترجع الى تاريخ أليم لجزيرتنا . ان طرفي الجزيرة مترابطان ترابطا وثيقا ، فهما يشتركان في المؤسسات والكنائس والمنظمات الرياضية والنقابات والمصارف . وهناك أيضا مشاكل تتعلق بالأمن ازاء حدود تمتد مسافة ٣٦٢ ميلا ، وكل حل بالطبع سئلعب فيه دورا هاما .

ولا يمكن أن نحس بعدم الاكتراث لما يحدث في أيرلندا الشمالية ، نحن الذين تجمعننا نفس الكنائس والنقابات ونشارك في نفس الفرق الرياضية . لقد عانينا من تاريخ أليم . ان البروتستانت والكاثوليك يقتلون وتخرب ممتلكاتهم .

ونحن نطلب من الرأي العام العالمي أن يبدى تعاطفه مع مأساة أيرلندا الشمالية ، ونسأل منه تفهم ما يحدث هناك ، كما يحدث في قبرص ، ان ذلك يرجع الى عبء من التاريخ الأليم . ان كل من تتوفر لديه النية الحسنة ، لا يمكنه أن يغض الطرف عما يحدث هناك . اننا نريد أن نؤمن حياة عادلة هناك ، وأن نقضي على العنف ، ونحن نحتاج الى الصبر حتى ينتخب ممثلون للشعب في أيرلندا الشمالية ، نظرا لما يعانونه من ضغوط شديدة من الازهاريين المتطرفين ، ويشمل ذلك التهديد باللجوء الى العنف .

ان الصخرة التي نحاول أن نشيدها ، ونشجع على قيامها ، تقوم على نبذ العنف - وهي مبادئ يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة - حتى يمكن التوصل الى حل يقضي على العنف . يجب التذرع بالصبر والوقت الكافي حتى نعيد الحرية ، والحق في الحياة ، والى اقتسام موارد المجتمع هناك على أساس عادل .

السيد رينشين (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : سيادة الرئيس ، ان وفـد

جمهورية منغوليا يقدم تهانيه الخالصة اليكم بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة ، ويعبر عن أمله من أنه تحت رئاستكم الرشيدة ، سوف تقدم هذه الدورة مساهمة جديدة من أجل دعم الوفاق الدولي وتخفيف حدة التوتر العالمي ، من أجل تنفيذ الافكار النبيلة للأمم المتحدة .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب باسم وفد منغوليا عن امتناننا لسعادة السيد الفاضل بوتفليقه وزير خارجية الجزائر ، الذي قام بمهامه على نحو رائع كرئيس للدورة العادية التاسعة والعشرين والدورة الخاصة السابعة .

وأريد أن أغتنم هذه المناسبة لكي أرحب وأشيد بالجهود الجبارة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، لدعم فعالية أنشطة الأمم المتحدة ، ودعم التفاهم المشترك ، والتعاون بين الدول .

ان الدورة الراهنة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تنعقد في عام يتسم بأهمية خاصة لشعوب العالم أجمع . ففي هذا العام ، نجد أن كافة أبناء البشر التقديمين ، يحتفلون بمرور ثلاثين عاما على انتصار الشعوب ، والدول على حكم هتلر وأحلافه ، الفاشيين . وان هذا الانتصار يعتبر من المعالم المشرفة لتاريخ العالم ، والواقع أن هذه المعالم هي التي أدت الى محمل تاريخي أحدث تغييرا جذريا في علاقات القوى لصالح السلام والتقدم ، ومن أجل انتشار حركات التحرير ، والانهيار التام لنظام الاستعمار الامبريالي .

ان الدروس المستخلصة من الحرب الأخيرة ، تعتبر حيوية ، ولها أهميتها الكبرى أيضا ، فيفضلها نرى دعم وتحقيق أهداف الأمم المتحدة ، وفعاليتها . ان فكرة انشاء منظمة عالمية تقوم على تحالف قوى بين الدول المحبة للسلام ، والتي تحافظ على السلام والأمن العالميين قد نشأت في وهج نيران المعارك الكبرى التي تقوم بها الشعوب المحبة للسلام ضد الفاشست الذين يريدون استعباد الشعوب .

ان الاسم المتحدة التي احتفلنا بسرور ثلاثين عاما على تأسيسها منذ قليل ، قد اعلنت ان من اهدافها " ان تنفذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب ، التي في خلال جيل واحد ؛ جلبت على الانسانية مرتين احزانا يعجز عنها الوصف " . وعندما نستطلع احداث العقود الثلاثة الاخيرة ، فاننا نستطيع ان نقول ، بكل ثقة ، ان الامم المتحدة ، بوصفها اداة دولية هامة ، قد قدمت مساهمة كبرى في خدمة الحفاظ على السلام والا من .

من العلامات الرائعة ، ان العيد الثلاثين لانتهاى الحرب العالمية الثانية ، وتأسيس الأمم المتحدة ، قد احتفل بهما في جو دولي اكثر مواتاة ، وذلك بفضل الجهود المستمرة التي بذلتها الدول الاشتراكية ، والدول الاخرى المحبة للسلام . فان الانفراج الدولي قد اخذ يزداد ويصباح اكثر استقرارا ، كما ان مبادئ التعايش السلمي قد ازداد تطبيقها في العلاقات بين الدول التي تختلف في نظمها الاجتماعية . وعلى هذا الأساس فثمة نزعة نحو تغيير اساسي للعلاقات الدولية ، ونحو اقامة نمط جديد عادل ديمقراطي من العلاقات بين الدول ؛ وكذلك نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويرى وفد بلادي ، ان كل ذلك يدل على حدوث نهج تدريجي للشروط الموضوعية لتحول النظام الشامل للعلاقات الدولية ، بحيث يضمن ذلك استقلال الدول وسلامة ترابها ، وكذلك اقامة علاقات سلمية على قدم المساواة والمنفعة المشتركة ؛ والتعاون بين كافة الدول كبيرة وصغيرة . ان انماء العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ، وبين الولايات المتحدة الامريكية ، كان له اثره الحميد على قضية دعم وتعميق الانفراج الدولي . ان الاجتماعات التي تعقد دوريا على مستوى القمة بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الامريكية ؛ واثرها الحميد ؛ كل ذلك يعتبر تحولا جذريا في تحسين العلاقات بين البلدين ، من شأنه ان يهيئ الجو لحماية العالم من حرب عالمية ، والحفاظ على السلام والا من الدولين .

كما ان الانفراج قد حدث ايضا في اوربا على نحو مرموق ، وذلك بفضل انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون في اوربا ، مما يعتبر بداية عهد جديد للانفراج الدولي . وقد اصبح ذلك اتجاها اساسيا سائدا في التطور السياسي للعالم المعاصر . ان الوثيقة النهائية التي وقعت اثناء اجتماع هلسنكي - على مستوى رؤساء الدول والحكومات - تعتبر وثيقة اساسية لها مغزاها الدولي العميق .

ان شعب بلادى يعتبر ذلك انتصارا كبيرا لكل من ناضلوا من اجل دعم السلام والامن الدوليين ، ويعتبره دليلا مقنعا على التحقيق الناجح لبرنامج السلام الذى وضعه الاتحاد السوفياتي .

ان خبرة المؤتمر الاوروبى تدل على انه اذا بذلت الدول جهودا مثابرة دقيقة ، فـ - - - - - الممكن التوصل الى مفهوم مشترك ، وحلول مشتركة لأكثر المشكلات صعوبة وتشابكا . ويحددنا الأمل في ان تلك التجربة الايجابية الاوروبية ستكون حافزا لحل مشكلات مماثلة في القارات الأخرى .

ان الحدث الاكبر الذى شهده هذا العام ، هو النصر التاريخي لشعوب فيتنام ، وكمبوديا ؛ مما كان دليلا على انهيار السياسة الامبريالية العدوانية ؛ وسياسة تأييد النظم غير الديمقراطية في بلاد الهند الصينية . ان انتصار حركات التحرير الوطنية لشعوب فيتنام ؛ وكمبوديا ؛ ولاوس قد وضعت حدا لبؤرة خطيرة من التوتر في جنوب شرقي آسيا ، وحدثت تغييرا هاما في توازن القوى في هذه المنطقة ، لصالح الدول المحبة للسلام ، والقوى التقدمية . وقد سهل ذلك ايضا تحقيق تحسين شامل للجو الدولى .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، التي وقفت دائما الى جانب شعب فيتنام الباسل اثنا - - - - - كفاحه المير ، تؤيد كلية ، طلب جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية بالانضمام الى الامم المتحدة ، نظرا لأن لهما حقوقا ثابتة ، لتصبحا عضوين في منظمتنا بعد ذلك الكفاح المير - - - - - الباسل من اجل الحرية ، والسلام ، والاستقلال .

ان تحسن الاوضاع الدولية ؛ والانتصار التاريخي لشعوب الهند الصينية يفتح آفاقا جديدة مواتية لدعم السلام في آسيا ، ويعتبر ذلك نتيجة لأحداث فرضتها الظروف التاريخية الماضية - - - - - والواقع انه بعد نهاية الحرب العالمية الاخيرة أنتهجت سياسة من العدوان الاستعماري شنت حربا داخلية في تلك المنطقة ، وهددت نموها ؛ ولكنه خدمة لمصالح شعوب المنطقة ، يجب ان نضع حدا لمناطق التوتر في آسيا .

ومن الواضح انه ما لم تقل تهديدات الحروب ، والقضاء على بؤر النزاع ، وما لم ننشئ نظاما من الامن لصالح كافة الدول ، يمكن الاعتماد عليه ، فانه من المستحيل ان نحل المشكلات على نحو ناجح ؛ وان نمكن الدول الآسيوية من التغلب على المشكلات الاقتصادية ، وتحقيق التقدم العلمى وان تستفيد من هذا التقدم على نحو يجعلها تقضي على تخلفها التكنولوجي .

ان وفد بلادى يعتبر انه يجب انشاء نظام من الامن الجماعي في آسيا ، في اقرب وقت ممكن .

ان مؤتمر باندونج التاريخي ، الذى يرجع الى عشرين عاما مضت قد تكلم عن تحويل آسيا الى قارة من السلام والتعاون . وان المبادئ الشهيرة لباندونج ، وغير ذلك من الافكار والمبادئ الأساسية يمكن اعتبارها اساسا للعلاقات الدولية السلمية بين الدول الآسيوية ، مهما اختلفت نظمها الاجتماعية .

ونحن ، وان كنا نؤيد دعم السلام في آسيا ، فاننا نعرف جيدا ، في الوقت نفسه ، مدى تعقد المشكلات الراهنة في القارة . ونجد ان هناك صعوبات تعترض طريق اقامة نظام من الأمن الجماعي ، ترجع لأسباب موضوعية وشخصية في الوقت ذاته .

ولكننا نعرف ان اوروبا قد استطاعت ان تتوصل الى اتفاق بشأن الأمن والتعاون بعد محاولات استمرت ربع قرن . ولهذا ، فمما لا شك فيه ، اننا نحتاج الى بعض الوقت - في آسيا - لكي نتوصل الى حل عملي لتلك المشكلة الحيوية الهامة .

ولكن خبرة اوروبا ، قد اقنعتنا جميعا ، انه بفضل المباشرة والجهود المستمرة التي تبذلها القارة بلا استثناء ، يمكن ان نحقق هذا النجاح الذى احرزته الدول الأوروبية ، في دعم الأمن والسلم ، والتفاهم المشترك ، والتعاون .

وفي الوقت ذاته ، فاني اريد ان استنكر المحاولات التي يبذلها البعض لعرقلة الجهود المبذولة في اوروبا من اجل تأمين السلام ، والأمن الدوليين ؛ ومن اجل منع تنفيذ افكار الأمن الجماعي ؛ ومن اجل منع تحقيق الخطوات المبذولة للحد من التسلح ، ومن اجل تحقيق اغراض تتسم بالهيمنة ، والاستعمار .

ونحن مقتنعون بان الأعمال الجماعية الرامية الى انشاء نظام يضمن الأمن لدول آسيا سوف تؤتي ثمارها . وفي هذا الصدد أيضا فاني أريد أن أؤكد على أهمية التغلب على روح الانفصال وعدم الثقة التي غرستها ، خلال قرون ، طائفة من المستعمرين والرجعيين في آسيا . ولهذا فان عودة العلاقات الطبيعية ، وانباء العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول الآسيوية على كافة المستويات ، وتبادل الآراء على نطاق واسع ، بشأن المشكلات الهامة للجميع ، كل ذلك يتسم بأهمية كبرى .

ان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد التوسع والتعمق في مثل تلك الصلات ، من أجل البحث عن وسائل لتأمين الأمن الآسيوي على أساس جماعي تشترك فيه كافة دول القارة . ونحن نعتبر أن الأمم المتحدة تعتبر منظمة عالمية للأمن العالمي ، ويجب أن تقدم مساهمة قيمة من أجل خدمة قضية السلام الدائم في آسيا .

ان وفد بلادى ، يريد أن يعرب عن قلقه ، بشأن الوضع المستمر في الشرق الأوسط ، والذي يندربالانفجار ، والذي يهدد السلام والأمن ، ليس فقط في آسيا ، بل في كافة انحاء العالم . ان شعب منغوليا يعتبر ان الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة في سنة ١٩٦٧ ، والحفاظ على الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين العربي ، وتهيئة الظروف التي تكفل الأمن لكافة بلاد المنطقة ، كل ذلك سوف يمهد السبيل للتوصل الى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط . ونحن نرى انه لكي نجد حلا لمشكلات الشرق الأوسط المعقدة بأسرها ، ينبغي اعادة عقد مؤتمر جنيف للسلام في الوقت الملائم بشرط ان يشترك فيه ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع كافة الأطراف الاخرى المشتركة في المؤتمر .

ونحن نعتبر أن القرارات الصادرة عن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أيدت الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي ، واعترفت بالمركز الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية كل ذلك يتسم بأهمية ايجابية من أجل انصاف شعب فلسطين العربي .

ان التسوية الايجابية للمشكلات المتعلقة بكوريا تتبوأ مكانة هامة في دعم السلام والأمن في القارة الآسيوية . ان توحيد السلم لكوريا على أساس ديمقراطي ، ووفقا للتطلعات الوطنية لشعب كوريا ، كل ذلك يمكن تحقيقه ، بشرط أن تنسحب القوات الامريكية التي توجد في جنوب كوريا .

وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن وفد بلادى يؤيد الموافقة على مشروع القرار الخاص بإنشاء ظروف مواتية ،
لتحويل الهدنة الى سلام دائم في كوريا ، وللاسراع في الاستقلال والتوحيد السلمي لكوريا .
ان الأوضاع السائدة في قبرص لم تجد بعد حلاً ، ونحن نعتقد أن هذه المشكلة القبرصية ،
يجب أن تحل وفقاً للقرارات المعروفة التي اتخذها مجلس الأمن بدون أى تدخل خارجي ، وعلى
أساس الاحترام التام للسيادة وسلامة تراب قبرص .

اننا نعتبر أن قضية الانفراج سوف ترسي على أسس متينة ، اذا ما اتخذت اجراءات فعالة
للحد من سباق التسلح ، ولدعم نزع السلاح . ان سباق التسلح المستمر لا يتفق مع روح وأهداف
مبادئ الانفراج ، كما انه يتعارض تعارضاً عميقاً مع مصالح خدمة السلام والأمن ودعمهما . ان الانفراج
ونزع السلاح عنصران لا يتجزآن من أساليب دعم السلام والأمن الدولي .

من الضروري ان نلاحظ أن هناك تغيرات ايجابية في العالم من شأنها ان تسهل الموافقة
على اجراءات منسقة للحد من سباق التسلح ، لتمهيد السبيل نحو حل أهم المشكلات الجذرية
التي تواجه الانسانية ونعني بذلك نزع السلاح العام الكامل . ونظراً للجهود البناءة التي بذلتها
الدول الاشتراكية ودول اخرى كثيرة محبة للسلام فقد قدمت اقتراحات عملية ، كما أن المفاوضات
بشأن مشكلات نزع السلاح قد اتسمت الآن بمضمون ملموس عملي واضح .

ان وفد بلادى لاحظ بارتياح انه في الأعوام الأخيرة ، نجد أن المفاوضات المتعلقة بنزع
السلاح قد تدعمت ، وذلك في اطار الأجهزة القائمة حالياً ، وكذلك في اطار مؤتمرات ومفاوضات
جديدة .

ان من أهم مهام الكفاح من أجل نزع السلاح ، هو العمل على دعم عالمية المعاهدات
الدولية ، والاتفاقات السارية المفعول الآن ، في مجال نزع السلاح ، وخاصة معاهدة حظر انتشار
الأسلحة النووية . ويجب أن نبحث بفاعلية عن وسائل دعم هذه المعاهدات ، عن طريق الانضمام
العالمي اليها ، وعن طريق تطبيقها تطبيقاً دقيقاً بكافة احكامها . وفي هذا الصدد فنحن نؤكد
على الأهمية الايجابية للاعلان الصادر عن مؤتمر جنيف من أجل استعراض تنفيذ معاهدة حظر
انتشار الأسلحة النووية . ان المشتركين في المؤتمر قد أكدوا من جديد تأييدهم القوي للمعاهدة ،
وتمسكهم القوي بمبادئها واهدافها ، وتعهدهم بتنفيذ احكامها على نحو كامل فعال . ومن المهم

ان نلاحظ انه في الاعلان الصادر عن المؤتمر هناك تعريف واضح للدور الذي يمكن أن تقوم به — معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، على الصعيد الدولي ، فيما يتعلق بالجهود الرامية لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية ، والحد من سباق التسلح النووي ، واتخاذ الاجراءات الفعالة من أجل نزع السلاح النووي ، وتوسيع نطاق التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ان حكومة منغوليا الشعبية تؤيد انشاء مناطق لا نووية في اجزاء مختلفة من العالم ، ونحن ننظر الى ذلك من زاوية ارتباطها باحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

ان المنع التام للتجارب النووية قد أصبح مشكلة عاجلة ماسة ، وذات أهمية كبرى . ونحن نعتبر ان توقف التجارب النووية في كافة البيئات ، بما في ذلك التجارب التي تجرى تحت الأرض ، تتسم بأهمية كبرى من أجل تحقيق نزع السلاح النووي . ونحن نرحب بحرارة بالمبادرة الجديدة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي لعقد اتفاقية بشأن الحظر الشامل التام لتجارب الأسلحة النووية .

وفي الوقت الراهن فان تقدم العلم المعاصر ، والتكنولوجيا المعاصرة ، قد وصلا الى حد يجعل استخدام هذا العلم والتكنولوجيا لاختراع وصنع أسلحة جديدة للدمار يعتبر شيئا خطيرا للغاية . ولهذا فنحن نؤيد اقتراح الاتحاد السوفياتي لعقد اتفاق لحظر ابتكار ووضع انماط ، ونظم جديدة من أسلحة الدمار الشامل . ونحن نعتبر هذه المبادرة قد أتت في وقتها وتتسم بأهمية عاجلة .

ولكي نصل الى الموافقة على وثيقة دولية ، من هذا القبيل ، فاننا نحتاج الى مساهمة بناءة ، للحد من سباق التسلح . وأيضا من أجل دعم الانفراج المياسي يجعله يقترن بالانفراج العسكري . ان وفد بلادى يعلق أهمية خاصة ، على مشروع اتفاقية حظر استخدام التكنولوجيا ، لأغراض عسكرية أو لاستخدامات معادية أخرى ، للتأثير على البيئة ، وقد قدم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية مشروع هذه الاتفاقية في لجنة نزع السلاح في الشهر الأخير ، ان مشروع الاتفاقية يعتبر دليلا فعالا على التعاون المثمر بين الدولتين ، ويعتبر خطوة عملية نحو الحد من سباق التسلح .

اننا نؤمن ان مساهمة كافة بلاد العالم ، وخاصة كافة الدول النووية ، والدول التي لديها طاقة عسكرية هامة ، في الجهود المبذولة للحد من نزع السلاح يعتبر شرطا أساسيا ، من أجل اعداد اجراءات فعالة جذرية ، في مجال نزع السلاح .

ان حكومة بلادى تؤيد بقوة ، فكرة عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وتؤيد الاعداد العملي للمؤتمر . ويعتبر ذلك ، في الحقيقة ، أمرا يعطي دفعة كبرى لبذل ودعم الجهود ، من قبل كافة الدول ، بغية تلمس الوسائل الكفيلة لحل مختلف مشكلات نزع السلاح .

ان تنفيذ القرار الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين ، المتعلق بالحد من الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، واستخدام جزء من مبالغ الوفورات المتحققة لأغراض مساعدة الدول النامية ، كل ذلك من شأنه أن يخدم أغراض إعادة العلاقات الطبيعية ، على الصعيد العالمي .

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، حدثت أحداث هامة في مجال تصفية الاستعمار . ان وفد بلادى يرحب بميلاد دول جديدة حصلت على استقلالها ، وأعني بها موزامبيق ، والبرازيل الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، ويهنيء ممثلي هذه الدول بمناسبة انضمامها لعضوية الأمم المتحدة . نحن نعتبر أنه عند ما يختفي الاستعمار نهائيا سوف تختفي في الوقت نفسه احدى البؤر الخطيرة للتوتر في العلاقات الدولية .

وبالنسبة لجنوب افريقيا تجدر الإشارة انه لا تزال توجد قلاع للعنصرية هناك ، وان الأهالي الاصليين يعيشون في نظام فرضته عليهم التفرقة العنصرية التي استنكرتها الأمم المتحدة كجريمة ضد الانسانية .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، تؤيد التطبيق الكامل ، لاعلان منح الاستقلال للبلاد ، والشعوب المستعمرة ، الذى سوف نحتفل بمرور خمسة عشر عاما اليوم على اقراره . كما نطالب بتنفيذ القرارات الخاصة بتصفية الاستعمار والتمييز العنصرى .

ونحن نرى أن برنامج العمل والتوصيات العملية الصادرة عن مختلف المحافل الامريكية ، والدول غير المنحازة ، وعن المؤتمر العالمي لقوى السلام ، الذى عقد في موسكو . كل هذا يتسم بأهمية خاصة ، من أجل القضاء النهائي على الاستعمار ، والتمييز العنصرى .

ان القمع الوحشي الذى تقوم به الطغمة العسكرية الفاشستية في شيلي ضد المواطنين ، وضد القوى الديمقراطية التقدمية في ذلك البلد . كل هذا يثير حنق الرأى العام واحتجاجه . ان بلادى تستنكر تلك الأعمال العدوانية العنيفة والخروج على حقوق الانسان والحريات الديمقراطية في شيلي . ونحن نطالب الطغمة الحاكمة هناك بأن تكف عن أعمال العنف ، وان تطلق سراح السناتور لويس كوفالان وغيره من المواطنين .

ان ازالة التوتر على الصعيد الدولى ، يهيئ الظروف الجدية لاقامة علاقات اقتصادية مفيدة ، بالنسبة لكافة الدول ، مهما اختلفت نظمها الاجتماعية . وفي هذا الصدد ، فاننا نجد أن العلاقات الاقتصادية تعتبر أساسا قويا لدعم العلاقات بين الدول في جو طبيعى ، وكذلك من أجل تهيئة مناخ للثقة المشتركة بين الدول . ونجد أن الوثائق النهائية الصادرة عن الدورة الخاصة السادسة ، والدورة الخاصة السابعة ، والدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، كل هذه قد أبرزت الترابط الوثيق بين المشكلات السياسية والاجتماعية .

ان تدهور الظروف الاقتصادية للدول النامية ، يعتبر نتيجة للسياسة التمييزية والسياسات التجارية الاستعمارية . وكل هذا يتطلب إعادة تشكيل هياكل العلاقات الاقتصادية وفقا لمتطلبات الدول النامية ، وعلى أساس من المصالح المشتركة ، والمساواة في التعاون بين تلك الدول . وفي هذا الخصوص ، فان وفد بلادى يؤيد تنفيذ المبادئ الأساسية لاعلان انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ونحن نعتبر أن هذا يتفق مع مصالح كافة الدول ، وخاصة الدول النامية منها .

وكما هو معروف ، فان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث ، بشأن قانون البحار ، لم ينتهي بعد من مداولاته . ان بلدى يعتبر من البلاد غير الساحلية ، وهو يهتم بالتوصل الى حل عادل للمشكلات المتعلقة بالممارسة التامة لحقوق الدول غير الساحلية ، من أجل حرية الوصول الى البحار . وأيضا الى مناطق قاع البحار الدولية ، وفي الوقت نفسه ، فان مصالح الدول الساحلية والدول غير الساحلية يجب أن تؤخذ في الاعتبار .

ان الدور الايجابي ، الذى تلعبه منظمة الامم المتحدة ، في منع حرب عالمية ، ومساهمتها القيمة في دعم السلام والامن الدوليين ، كل هذا يعتبر من أهم منجزات المنظمة عبر ثلاثين عاما من حياتها . وكل هذا يدل أيضا على حيوية ميثاق الأمم المتحدة ، التي ثبتت جدواها على مر السنين . وحاليا نجد أن ميثاق الامم المتحدة يتكيف مع تطور الاحداث العالمية ، وخدمة السلام والامن الدوليين ، وخاصة حاجات دعم الانفراج . كما أن الميثاق يسهم في دعم العلاقات الودية وتنمية التعاون المفيد والمتبادل بين الدول .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، ترى انه في الظروف الراهنة ، أن الهدف الرئيسي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة يكمن في الالتزام التام باحكام الميثاق . ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، سوف تواصل بذل الجهود من أجل دعم دور منظمة الأمم المتحدة ودعم فاعليتها على أساس التمسك التام بالميثاق ، ومن أجل التوسع في استخدام الامكانيات الواسعة التي ينطوى عليها هذا الميثاق .

ان ازالة التوتر الدولي تدعم مكانة ودور الأمم المتحدة ، وتحدد لها مهامها كبرى فيما يتعلق بدعم وانماء الاتجاهات الايجابية في العالم ، وجعلها اتجاهات دائمة وثابتة . ان وفد بلادى يأمل في اقامة تعاون بناء مشربين كافة الدول الأعضاء في الامم المتحدة ، وأن يتحقق تنفيذ أحكام ميثاق الامم المتحدة وكافة القرارات الايجابية الاخرى ، الصادرة عن الجمعية العامة ، وأن يسهم كل هذا في تقوية وتدعيم فاعلية الامم المتحدة وسلطتها ، في مجال الشؤون الدولية ، وذلك لصالح جميع شعوب العالم .

رفعت الجلسة في الساعة ١٩/٢